الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون-تيارت-

كلية: العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم مالية ومحاسبة

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة: علوم مالية ومحاسبة

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة:

- بن عمار نهاد
- منور بدرة

تحت عنوان:

قانون الاستثمار الجديد 22-18 أحد الركائز الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية الجزائرية لجذب الاستثمار الاجنبي

-دراسة حالة الاستثمار المحلي بولاية تيارت-

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

أ. بلقنيشي الحبيب.	**(أستاذ تعليم عالي - جامعة ابن خلدون تيارت)**	**رئيسا**
أ. مداني بن شهرة	**(أستاذ تعليم عالي -جامعة ابن خلدون تيارت)**	**مشرفا ومقررا**
أ. بوزكري جمال	**(أستاذ محاضر-أ-جامعة ابن خلدون تيارت)**	**مناقشا**

السنة الجامعية : 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء:

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا على البدء والختام

واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين

الى رمز العطاء والتضحية مثلي الأعلى " ابي الغالي"

الى نور دربي وشمس حياتي الى من تستقبلني بابتسامة وتودعني بدعاء "امي الغالية"

الى مستودع الحب والقوة اختي "نور الهدى"

الى سندي ومسندي اخي " محمد امين"، الى اختي "فاطمة الزهرة"

الى أبناء اختي "كنزة " و "أوسلين"

اهديكم هذا الإنجاز وثمرة نجاحي الذي لا طالما تمنيته ها انا اتممته

طالبة: بن عمار نهاد

الى من كلل العرق جبينه وعلمني ان النجاح لا يأتي الا بالإصرار " ابي الغالي"

الى من جعل الجنة تحت اقدامها وسهلت لي الشدائد بدعائها " امي الغالية"

الى من كانوا عونا لي الى من اشد عضدي بهم اخوتي " فاطمة، نور، محمد، أسامة"

الى كل عائلتي خاصتا خالتي "شريفة"

اهدي هذا العمل المتواضع راجيتا من الله عز وجل التوفيق والنجاح

طالبة: منور بدرة

الشكر والعرفان:

أولا وقبل كل شيء نحمد الله ونشكره على منحنا القدرة لإتمام هذا العمل المتواضع

اود ان أتقدم بجزيل الشكر الى كافة الأساتذة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير وعلى

راسهم الأستاذ المشرف السيد " مداني بن شهرة "

الذي كان لنا العون بعد الله في إتمام هذه المذكرة

والذي لم يبخل علينا بنصائحه وارشاداته طيلة فترة قيامنا بهذا العمل

كما نتقدم بالشكر الى زملائنا وزميلاتنا الذي شاركونا في مشوارنا الدراسي

كما أتمنى لهم التوفيق في المستقبل

والى كل من ساهم في هذا العمل من قريب او بعيد.

الفهرس

الإهداء : .....

الشكر والعرفان .....

الفهرس .....

قائمة الجداول .....

قائمة الأشكال .....

قائمة الرموز .....

مقـــــــــــدمة .....أ

الفصل الأول:عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر وقانون الاستثمار 18/22 8

المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر: 10

المطلب الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر: 10

اولا: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر: 10

ثانيا: اشكال الاستثمار الأجنبي المباشر: 11

ثالثا: خصائص وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:.....13

المطلب الثاني: مجالات الاستثمار الرئيسية في الجزائر: 13

أولا: التنويع الاقتصادي 14

ثانيا: الشراكات بين القطاعين العام والخاص.....14

ثالثا: البحث والتطوير والابتكار 14

رابعا: تبسيط الإجراءات الإدارية.....15

خامسا: حماية الاستثمار 15

المبحث الثاني: قراءة قانون الاستثمار الجديد 2022: 15

المطلب الأول: المبادئ الهامة في قانون الاستثمار الجديد:.....16

اولا: مبدا حرية الاستثمار:.....16

ثانيا: مبدأ الشفافية والمساواة:.....17

المطلب الثاني: الانظمة التحفيزية لجذب المستثمرين والالغاءات في قانون الجديد: 17

أولا: الأنظمة التحفيزية لجذب المستثمرين:.....17

ثانيا: الغاءات في قانون الاستثمار الجديد: 20

المبحث الثالث: الحوافز الجديدة في قانون الاستثمار الجديد والإطار المؤسساتي له: 22

المطلب الأول: الحوافز الجديدة في قانون الاستثمار الجديد: 22

المطلب الثاني: الإطار المؤسساتي للاستثمار في الجزائر: 26

الفصل الثاني :واقع الاستثمار المحلي في ولاية تيارت 32

المبحث الأول: دراسة تمهيدية تطبيقية.....36

المطلب الأول: نظرة حول ولاية تيارت: 36

أولا: تقديم ولاية تيارت: 36

المطلب الثاني: دراسة اللجنة الولائية للاستثمار 36

المبحث الثاني: لمحة عن الاستثمار في ولاية تيارت:.....37

المطلب الأول: مقومات الاستثمار في ولاية تيارت: 37

المطلب الثاني: المناطق الصناعية والنشاط والعقار الصناعي في ولاية تيارت 38

المبحث الثالث: واقع الاستثمار في ولاية تيارت 42

المطلب الأول: وضعية المناطق الاستثمارية (الصناعية والنشاطات) ومناطق خارج النشاط وحوصلة لها 43

المطلب الثاني: وضعية العقود المنح وعدد المستفيدين من مزايا الجبائية: 77

الخاتمة العامة.....79

المـــــلخص.....79

قائمة الجداول

الجدول 2- 1: **الأوعية العقارية ضمن المناطق الصناعية ومناطق النشاطات:**.....40

الجدول 2- 2:.....42

الجدول 2- 3 **وضعية المشاريع الاستثمارية للمنطقة الصناعية تيارت "زعرورة01":** 44

الجدول 2- 4 **وضعية المشاريع الاستثمارية للمنطقة الصناعية تيارت "زعرورة2":** 48

الجدول 2- 5 **وضعية المشاريع الاستثمارية للمنطقة الصناعية عين بوشقيف:**.....52

الجدول 2- 6 **وضعية المشاريع الاستثمارية لمنطقة النشاطات مهدية:** 55

الجدول 2- 7 : **وضعية المشاريع الاستثمارية لمنطقة النشاطات قصر الشلالة:** 59

الجدول 2- 8 **وضعية المشاريع الاستثمارية لمنطقة نشاطات السوقر:**.....63

الجدول 2- 9 **وضعية المشاريع الاستثمارية لمنطقة النشاطات فرندة:** 67

الجدول 2- 10 : **وضعية المشاريع الاستثمارية لمنطقه النشاطات مدريسة:**.....71

الجدول 2- 11:.....75

الجدول رقم 2- 12:.....76

الجدول 2- 13 **وضعية العقود منح (الامتياز البيانات من طرف املاك الدولة):**.....77

الجدول 2- 14 **عدد المستفيدين من مزايا الجبائية على مستوى المناطق الصناعية ومناطق النشاطات لولاية تيارت:** 78

قائمة الأشكال

الشكل 1- 1: **مخطط بياني يوضح ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر:** 11

قائمة الرموز

رمز	الشـــــــــرح
CNI	مجلس الشعبي الوطني
AAPI	الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار
ANDI	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
IBS	الضريبة على أرباح الشركات
TAP	رسم على النشاط المهني
CNAS	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
ENTPL	وحدة تحويل المنتجات الطويلة
AEP	شبكة المياه
AI	شبكة ضد الحرائق
BNS	مؤسسة مصنع الأجر الجديد للوحدات

مقـــــــدمة

الجزائر، وهي بلد غني بالموارد الطبيعية ولديه إمكانات اقتصادية واعدة، تسعى منذ استقلالها إلى تنفيذ سياسات إنمائية طموحة لتحفيز نموها الاقتصادي. في أوائل التسعينيات، اعتمد البلد سياسة تحفيزية تهدف إلى زيادة فرص الاستثمار الأجنبي المباشر والتحرك نحو الاقتصاد العالمي. ومع ذلك، ومع انخفاض أسعار النفط من عام 1986 فصاعدًا وعدم قدرة معظم المؤسسات الاقتصادية المكتملة على تحقيق فائض اقتصادي، وجدت الجزائر نفسها تواجه تحديات مالية كبيرة، مما أدى إلى تراكم الديون المرتفعة بسرعة. وللتغلب على هذه العقبات وتشجيع الاستثمار الأجنبي، اتخذت الجزائر إجراءات حاسمة باعتماد القانون 22-18، وهو قانون رئيسي يشكل ركيزة أساسية لاستراتيجيتها للتنمية الاقتصادية. ويهدف هذا القانون إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي بتقديم حوافز وضمانات جذابة للمستثمرين الأجانب. كما يهدف إلى إزالة الحواجز البيروقراطية والتنظيمية أمام الاستثمار الأجنبي في البلاد. في هذه المقالة، نسلط الضوء على الأهمية الحاسمة للقانون 22-18 في استراتيجية التنمية الاقتصادية الجزائرية. وقد لخصنا بالضبط الأهداف والتدابير الرئيسية لقانون الاستثمار الجديد في الجزائر .ويهدف هذا القانون إلى تهيئة بيئة أكثر ملاءمة للمستثمرين من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية، وضمان حماية الحقوق والاستثمارات، وتوفير مزايا ضريبية جذابة. وعلاوة على ذلك، تسعى الجزائر، من خلال تيسير حيازة الأراضي للمشاريع الاستثمارية، إلى تشجيع المستثمرين على الإقامة في البلد. ويبرهن التركيز على الشفافية، واستدامة الإطار التشريعي، وإلغاء القاعدة 49/51، وإنشاء لجنة استئناف الاستثمار على استعداد السلطات الجزائرية لاستعادة ثقة المستثمرين وتهيئة بيئة مواتية للاستثمار. تهدف هذه التدابير أيضًا إلى جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي وتعزيز التنمية الاقتصادية للبلد. وباختصار، يمثل قانون الاستثمار الجديد خطوة مهمة إلى الأمام في جهود الجزائر لتحسين جاذبيتها كوجهة استثمارية وتهيئة مناخ أعمال مواتٍ. بيد أن تنفيذ هذه التدابير وتنفيذها بفعالية سيكونان أساسيين لتقييم الأثر الحقيقي للقانون على الاستثمار في البلد.

ومنها سندرس الأحكام الرئيسية لهذا التشريع والحوافز التي يقترحها لتشجيع الاستثمار الأجنبي. كما سنحلل تأثير هذا القانون على جاذبية الجزائر كوجهة استثمارية ودورها المركزي في القدرة التنافسية الدولية للبلاد لجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي. أخيرًا، سنناقش آفاق الجزائر للاستثمار الأجنبي في سياق المنافسة العالمية على رأس المال الأجنبي.

أولا: إشكالية الدراسة:

انطلاقا مما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة كما يلي:

هل القانون الجديد للاستثمار 22-18 كافٍ لجعل الجزائر وجهة جذابة للاستثمار الأجنبي وتحفيز تنميتها الاقتصادية؟ ما هي التحديات والفرص المتصلة بتطبيق هذا القانون باعتباره ركيزة من ركائز استراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر بصفة عامة وولاية تيارت بصفة خاصة؟

ثانيا: الأسئلة الفرعية:

بصدد الإجابة على الإشكالية السابقة يمكن طرح الأسئلة الفرعية كالتالي:

- ما هي التحديات والفرص المتصلة بتنفيذ هذا القانون باعتباره ركيزة من ركائز استراتيجية التنمية الاقتصادية الجزائرية بوجه عام وولاية تيارت بوجه خاص.
- كيف يمكن تكييف القانون 22-18 المتعلق بالاستثمار للتغلب على التحديات الهيكلية والتنظيمية الخاصة بتيارت وتعزيز جاذبية الجزائر للمستثمرين الدوليين؟

ثالثا: الفرضيات الدراسة:

لدراسة المسألة المقترحة المتعلقة بتحسين القانون 22-18 المتعلق بالاستثمار في الجزائر، ولا سيما في تيارت، يمكن دراسة فرضيات التالية:

- قد لا تكون الهياكل والعمليات الإدارية القائمة لتطبيق القانون 22-18 في الجزائر فعالة تماما، مما يعوق الاستثمار الأجنبي. ومن شأن الإصلاح من أجل تبسيط إجراءات الموافقة على الاستثمار وتسريعها أن يحسن إلى حد كبير فعالية القانون.

- في حين أن مشروع القانون 22-18 مصمم لتحفيز الاستثمار الوطني، فقد لا يعالج بشكل كافٍ الاحتياجات والتحديات المحددة لمناطق مثل تيارت، مثل الجفاف ونقص البنية التحتية. ومن شأن تكييف القانون بحيث يشمل تدابير الدعم الخاصة بهذه التحديات المحلية أن يعزز تأثيره وقبوله محلياً.

ويمكن أن تستخدم هذه الفرضيات كأساس لمزيد من التحليل والدراسات لتقييم وتحسين أثر قانون الاستثمار في الجزائر.

رابعا: اهداف دراسة:

أهداف دراسة قانون 22-18 للاستثمار في الجزائر، خاصة لولاية تيارت:

1. تقييم جاذبية الحوافز:

- الهدف : تحليل ما إذا كانت الحوافز التي يقدمها قانون 22-18 تنافسية على المستوى الدولي وجذابة بما فيه الكفاية للمستثمرين الأجانب. يشمل هذا تقييم الحوافز الضريبية، الجمركية، وغيرها من المساعدات المالية.

2. تحسين تنفيذ القانون:

- الهدف : تحديد العقبات البيروقراطية والتنظيمية التي تعرقل تطبيق القانون بفعالية. اقتراح توصيات لتبسيط الإجراءات، تحسين الشفافية وتسريع عمليات الموافقة على مشاريع الاستثمار.

3. تكييف القانون مع الاحتياجات المحلية:

– الهدف : ضمان أن يستجيب قانون 22–18 لتحديات وفرص منطقة تيارت بشكل خاص، مثل القيود المتعلقة بموارد المياه والبنية التحتية. تطوير تدابير محددة لدعم القطاعات الرئيسية مثل الزراعة، الإنتاج الصناعي، والصحة.

خامسا: أهمية الدراسة:

–تعزيز الاستثمار المحلي والاجنبي : تحليل وتحسين قانون 22–18 أمر حاسم لتعزيز الجزائر وتيارت بشكل خاص كوجهة جذابة للاستثمارات. هذا يمكن أن يزيد بشكل كبير من الاستثمار المباشر الأجنبي، مما يحفز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

–تحسين التنافسية الاقتصادية : من خلال صقل جوانب القانون لخدمة المستثمرين ورجال الأعمال بشكل أفضل، قد تشهد تيارت تحسيناً ملحوظاً في بيئة الأعمال. يمكن أن يساهم هذا أيضاً في تحسين صورة المنطقة على الصعيد الدولي.

–التنمية المستدامة : من خلال دمج الاعتبارات الخاصة بالتنمية المستدامة في القانون، تهدف الدراسة إلى تعزيز **ممارسات** الاستثمار التي تحترم الموارد الطبيعية والمجتمعات المحلية. هذا مهم بشكل خاص لتيارت، حيث الموارد مثل المياه حيوية.

– تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية: تكييف القانون لمواجهة التحديات المحددة في تيارت يمكن أن يساعد في حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية العاجلة، مثل البطالة، من خلال تشجيع الصناعات التي تولد فرص العمل ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة.

– تهدف هذه الدراسة إلى اقتراح تعديلات استراتيجية على قانون 22–18 لتعظيم فعاليته وتأثيره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تيارت، مع المساهمة في الازدهار الاقتصادي الأوسع للجزائر.

سادسا: أسباب اختيار الموضوع:

عند البحث في موضوع قانون الاستثمار 22–18 في الجزائر، وخاصةً تأثيره على ولاية تيارت، هناك عدة عوامل وأسباب تبرز أهمية اختيار هذا الموضوع للدراسة:

1) التغيرات القانونية وتأثيرها: يتيح تحليل قانون الاستثمار الجديد فهم كيف يمكن أن تؤثر التعديلات القانونية على مناخ الاستثمار في الجزائر، مما يساعد في تقييم ما إذا كانت هذه القوانين تسهم بشكل فعال في جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية.

2) الأهمية الاقتصادية لتيارت: ولاية تيارت تمتلك قطاعات اقتصادية مهمة مثل الزراعة والصناعة. تحليل تأثير القانون على هذه القطاعات يمكن أن يكشف عن الفرص والتحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية بالولاية.
3) دعم التنمية المستدامة: يمكن للقانون أن يلعب دورًا رئيسيًا في تعزيز التنمية المستدامة من خلال تشجيع الاستثمارات في المشاريع البيئية والاجتماعية، مما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
4) التأثير على البنية التحتية والخدمات: فهم كيف يمكن لقانون الاستثمار تحفيز التطور في البنية التحتية والخدمات بولاية تيارت، مثل تحسين الطرق، المرافق الصحية، والتعليم.
5) الحوافز الاستثمارية: تقييم فعالية الحوافز الاستثمارية التي يقدمها القانون ومدى توافقها مع الاحتياجات الفعلية للمستثمرين المحتملين والمؤسسات المحلية.

اختيار هذا الموضوع للدراسة يسمح بتقديم توصيات مدروسة للسياسات التي يمكن أن تعزز مناخ الاستثمار في تيارت والجزائر بشكل عام، مما يساهم في النمو الاقتصادي ويعزز من الاستقرار الاقتصادي الوطني.

سابعا: حدود الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة من اجل الوصول الى النتائج المرجوة فان الدراسة قد ارتبطت بإطار مكاني وزماني وموضوع الدراسة تتمثل فيما يلي:

- الحدود الزمنية: بداية من السداسي الثاني للسنة الجامعية 2024/2023.
- الحدود المكانية: اجراء دراسة حالة في ولاية تيارت.
- موضوع الدراسة: قانون الاستثمار الجديد 2022 أحد ركائز الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية الجزائرية لجذب الاستثمار الأجنبي.

ثامنا: منهج الدراسة:

نظرا لطبيعة الموضوع فقط تم استخدام المناهج التالية:

- المنهج الوصفي التحليلي: وذلك لوصف ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر والمنهج التحليلي في تناول بعض النصوص القانونية.
- المنهج الاحصائي: لإدراج معطيات موقع دراسة.

تاسعا: عينة ومجتمع البحث:

- المتغير المستقل: قانون الاستثمار الجديد 22-18.
- المتغير التابع: الاستثمار الأجنبي المباشر.

عاشرا: دراسات سابقة:

- دراسة "خليفي فاطمة" و "عثمان علي" قراءة في قانون الاستثمار 18/22 الأنظمة التحفيزية وتأثيرها على جذب الاستثمار الأجنبي، مجلة الافاق للبحوث والدراسات عدد 02، 2023: تعتبر الحوافز الضريبية احدى اهم الأدوات السياسة المالية التي تملكها الدولة، والتي تمنحها من اجل تشجيع الاستثمار وتوجيهه بشكل الذي يتفق مع السياسة الاقتصادية والمالية للدولة، وهذا ما يسعى اليه المشرع الجزائري من خلال قانون الاستثمار الجديد 22-18.
- دراسة "سي عفيف البشير" مذكر نيل ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة وهران 2، عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2016/2015: تتناول هذه الدراسة عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر باستخدام نموذج الجاذبية الذي يعد من اهم النماذج القياسية في التفسيرات الاقتصادية وما للاستثمار الأجنبي المباشر من دور فعال في دفع عجلة التنمية ورفع مستوى النمو الاقتصادي وتنمية الصادرات والتي هي مصدر هام من العملة الصعبة للدولة.
- دراسة "بحرية محمد امين" و "شريف عبير" مذكرة نيل شهادة ماستر في قسم علوم التجارية جامعة ابن خلدون تيارت، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر 2017/2016: تهدف هذه الدراسة الى نمذجة الاستثمارات الجنبية المباشرة الوافدة الى الجزائر من اهم الدول المستثمرة بها من خلال الفترة 2000-2014 باستخدام نموذج الجاذبية وبيانات مقطعية-زمنية شملت هذه الدولة خلال هذه الفترة.
- دراسة "بن صالح سارة" قراءة تحليلية في مستجدات القانون 22-18 المتعلق بالاستثمار العدد 1 2023: توجهت السياسة الاقتصادية في الجزائر بعد الركود الاقتصادي الذي شهدته سنة 2018 الى التركيز على الإقلاع اقتصادي حقيقي "الجزائر الجديدة"، من خلال سن جملة من النصوص القانونية الجديدة المتعلقة بالاستثمار.

احدى عشر: صعوبات الدراسة:

عند اعداد مذكرة واجهنا عدة عراقيل من بينها:

- ندرة المراجع الاقتصادية التي تعالج القانون 22-18.
- عدم وجود الاستثمار الأجنبي في ولاية تيارت لتطبيق دراستنا عليه.

اثنى عشر: هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية الدراسة واختبار الفرضيات لا بد من الالمام بمختلف جوانب الموضوع والإحاطة به لذلك تم تقييم هذه الدراسة الى مقدمة وفصلين وخاتمة.

- **المقدمة:** تتضمن عناصر المنهجية التي يفترض ان تحتويها مقدمة كل بحث سواءا فيما يتعلق بالإشكالية، الفرضيات، الأهداف، أهمية الدراسة، المنهج المتبع.... الخ.

- **الفصل الأول:** تحت عنوان مدخل نظري حول الاستثمار الأجنبي المباشر كمدخل لدراستنا، حيث تطرقنا من خلاله الى عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر اما في المبحث الثاني تطرقنا الى قراءة في القانون 22-18.

- **الفصل الثاني:** تحت عنوان دراسة تطبيقية حول الاستثمار في ففيه سنتناول تقديم ولاية تيارت ومقوماتها اقتصاديا واحصائيات الاستثمار في ولاية تيارت.

- وفي الأخير توصلنا الى خاتمة تضمنت اختبار الفرضيات ومجموعة النتائج والتوصيات.

الفصل الأول

عموميات حول الاستثمار الأجنبي

المباشر وقانون الاستثمار 18/22

تمهيد:

اصبحت فكرة الاستثمار الأجنبي المباشر في العقود الأخيرة فكرة شائعة جدا حيث ان الاستثمار المحلي لوحده لو يعد كافيا لتغطية مستلزمات أي دولة ولا يمكن من خلاله تحقيق التنمية والتطور المرغوب فيهما، لذلك تبنت العديد من الدول و من بينها الجزائر فكرة جذب الاستثمارات الأجنبية بشتى الطرق و الوسائل حتى تزيد من حجم التدفقات النقدية والنهوض بالاقتصاد المحلي، حيث قامت بإصدار العديد من القوانين و التشريعات التحفيزية و من بين هذه القوانين قانون الاستثمار الجديد 22-18 التي طمحت الجزائر من خلاله الى رفع واردتها و جذب لمستثمر الأجنبي الى أراضيها، وبصدد دراسة هذه الحالة قسمنا هذا الفصل الى ثلاثة مباحث كما يلي :

- المبحث الاول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر؛
- المبحث الثاني: قراءة أولية في قانون الاستثمار الجديد 22-18؛
- المبحث الثالث: الحوافز الجديدة في قانون الاستثمار الجديد والإطار المؤسساتي له.

المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر:

لا تزال ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر تهم العديد من الشركات والدول لأنه يعتبر من اهل مصادر التمويل الحديثة واهم عناصر التنمية الاقتصادية خاصتا في الدول النامية التي عرفت إصلاحات هيكلية واسعة وضعت من خلالها تحفيزات والضمانات اللازمة لرغبة المستثمرين الأجانب، بهدف تفعيل نشاطهم الإنتاجي في هذه الدول.

المطلب الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد ركائز النمو الاقتصادي كونه ذو أهمية كبيرة في المجال الاقتصادي؛

اولا: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

ان للاستثمار الأجنبي المباشر عدة تعريفات نظرا لتوسعه وتعمقه نذكر بعضها فيما يلي:

- عرف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب اللجنة المنبثقة عن مؤتمر اتحاد القانون الدولي الحادي والخمسين الاستثمار الأجنبي بانه: تحركات رؤوس الأموال من البلد المستثمر الى البلد المستفيد بغير تنظيم مباشر، كما عرف أيضا بانه كل استخدام يجري في الخارج لموارد مالية يملكها بلد من بلدان. [1]
- وحسب الصندوق النقد الدولي: " فهو يمثل أحد أنواع الاستثمارات الدولية التي يمكن فيها ان يكتسب كيان مقيم في اقتصاد معين، مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد اخر " [2]
- تعرف منظمة الأمم المتحدة الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك النشاط الذي يترتب عنه تورط مباشر في المراقبة والتسيير والإشراف على مشروعات استثمارية منشأة في اقتصادها من قبل مؤسسة قائمة في اقتصاد آخر، وبصفة عامة يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر كل استثمار خارج موطنه بحثا عن دولة مضيفة سعيا وراء تحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسية سواء لهدف مؤقت او لأجل محدد او لأجال طويلة؛[3]
- وحسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فعرفه على انه:" استثمار ينطوي على علاقة طويلة المدى، ويعكس مصلحة دائمة وسيطرة من كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر الأجنبي او الشركات الام)، وذلك في مؤسسة مقيمة في اقتصاد اخر (مؤسسة الاستثمار)؛[4]
- ومن خلال هذه التعريفات نرى ان الاستثمار الأجنبي المباشر يشمل كل من:

---

[1] الاستثمار الأجنبي المباشر، **دراسة تحليلية لاهم ملامحه واتجاهاته في الاقتصاد العالمي**، أشرف السيد حامد قبال، جامعة الازهر بالإسكندرية، 2013، دار الفكر الجامعي، ص 19.

[2] : IMF, forgien direct inversement report 1999 : how countries mesure FDI, Washington D. C 2001 ; P23

[3] مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 05، **أهمية الاتفاقيات الثنائية الدولية في جذب الاستثمار الأجنبي**، ص 289.

[4] المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي، الجلد (02) العدد 01، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة تحليلية لحجمه، توزيعه القطاعي والجغرافي (1995-2018)**، ص 52.

- ✓ حقوق الملكية المنقولة وغير منقولة، وكذلك الضمانات المتعلقة بها كالرهون العقارية والامتيازات والرهون الأخرى؛
- ✓ قيم الأسهم، حصص، سندات الشركات؛
- ✓ المطالبات بالأموال او أي قيمة متعلقة بالاستثمار؛
- ✓ حقوق الملكية الفكرية والصناعية وعناصر الغير المتعلقة بالأصول التجارية مثل العلامات التجارية، براءات، السمعة التجارية وأي حقوق أخرى؛
- ✓ حقوق المتعلقة بالبحث عن الموارد الطبيعية واستخراجها واستغلالها؛[1]

- وفي الأخير يمكن صياغة هذه التعاريف في تعريف واحد شامل يشمل جميع جوانب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث انه هو انتقال للأصول المادية او المالية او المعنوية من البلد الأصلي الى البلد المضيف بشكل جزئي او كلي ويكون الغرض من هذا الانتقال هو تحقيق أرباح وعوائد تغطي تكاليف الاستثمار ويكون اما عن طريق شراء جزء او كل المؤسسة او انشاء فرع او مؤسسة جديدة.

الشكل 1- 1: **مخطط بياني يوضح ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر:**

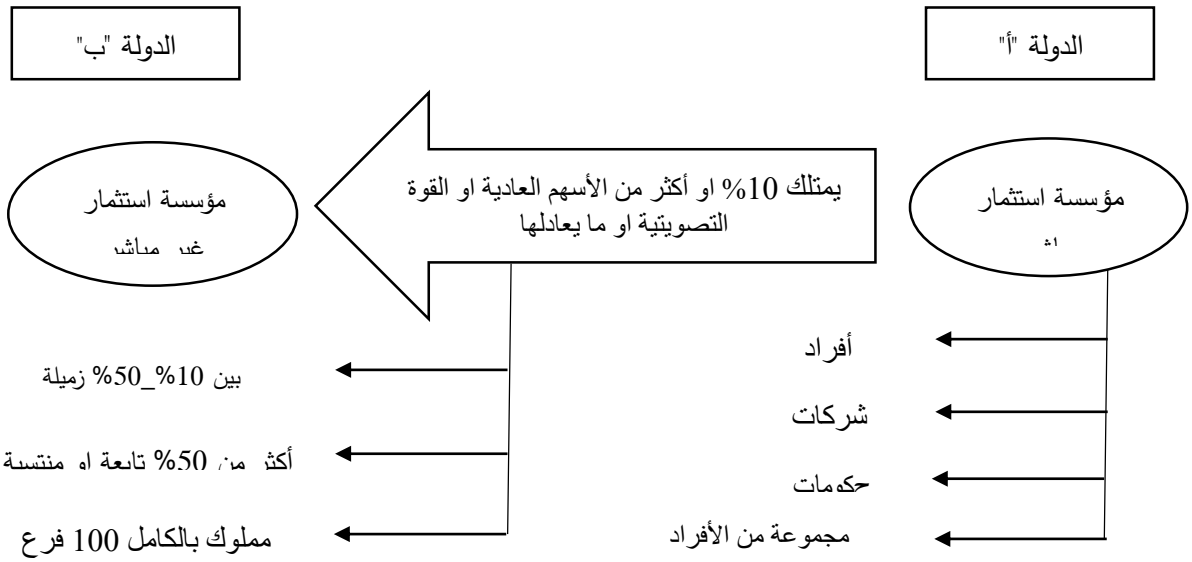

المصدر: كريمة فرحي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية (دراسة مقارنة بين الصين ومصر والجزائر)، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، أطروحة دكتوراه، 2013، ص 18

ثانيا: اشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عدة اشكال والتي شهدت في ميدان الاقتصاد ونذكر منها:

- ➢ **الاستثمار المشترك:**

[1] مجلة الدراسات الجبائية، المجلد 11، العدد 2 (2022) – ص 152.

ويسمى أيضا بالاستثمار الأجنبي الثنائي وهو اشتراك راس المال المحلي وراس المال الأجنبي ويكون بنسبة محددة للمستثمر الأجنبي عادة لا تتجاوز 49% وهذا لتخفيض تحكم درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني مما يرفع درجة الاستقلالية الوطنية.

- **الاستثمار المملوك بالكامل للأجنبي:**

ويسمى أيضا بالاستثمار الأجنبي الصافي وهو نوع مفضل لدى الشركات متعددة الجنسيات لأنه يمنح السلطة والإدارة الكاملة لمشروع المستثمر الأجنبي وبالتالي يولد لطرف الوطني مخاطر الاحتكار للأسواق المحلية وهذا ما يترتب عنها التبعية السياسية والاجتماعية. [1]

- **الاستثمار في المناطق الحرة:**

يقصد بالمنطقة الحرة تلك المنطقة التي تقع داخل حدود الجغرافية للدولة ولكنها خارج النظام الجمركي لدولة أي لا يوجد ضرائب او رسوم جمركية وتقدم حوافز الضريبية والمالية على الموارد المستورة، مما يجعلها تستخدم لتخزين البضائع العابرة و الحفاظ على مخزون البضائع للتوزيع و تأخير دفع رسوم الاستيراد، سمحت المناطق الحرة بممارسة عملية التصنيع فيها حيث يتم انشاء مصانع كبيرة تمثل فروع لشركات الصناعية العملاقة، تقوم بالاستيراد البضائع و المواد الخام و نصف مصنعة و إعادة تصنيعها و تجميعها داخل المنطقة الحرة و من ثم تصديرها للأسواق الخارجية كما تساهم في زيادة الدخل القومي و دعم ميزانها التجاري من خلال جذب رؤوس الأموال الأجنبية و بهذا تعتبر بؤرة تستخدم دول بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية و تحفيز الاستثمارات المحلية بما يعد بالفائدة على تلك الدول من خلال توفير الاجواء المناسبة لاستقرار تلك المشروعات. [2]

- **استثمار المجموعات او عمليات التجميع:**

هذه المشروعات تأخذ شكل اتفاقية بين طرف أجنبي وطرف وطني ويتم بموجبها قيام الطرف الأجنبي لتوفير مكونات الاصلية لمنتج على ان يقوم طرف اخر بتركيبها منتوج نهائي. عرفت الجزائر في إطار سياستها صناعية والاقتصادية الحديثة مرحلة انتقالية في صناعة تركيبية حيث فتحت مجال للمتعاملين وصناعيين أجانب لنقل انشطتهم في الجزائر، وتركيب وتجميع في الجزائر خيارا استراتيجيا في المرحلة الأولى للحصول لاحقا على تكنولوجيا في جميع الميادين ولا يجب ان يستمر طويلا.

- **الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات:**

---

[1] مجلة العلوم الاقتصادية وتسيير والعلوم التجارية، العدد 02 – 2012، واقع المناخ الأجنبي الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين المعوقات والمتطلبات، تحسين بيئة الاستثمار، ص 202.

[2] محمد علي الحوازي، مجلة الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمار، دار الحلبي الحقوقية – لبنان، 2007، ص 105.

" و هي المؤسسات او الشركات التي تملك او تدير فروع وحدات داخل العديد من الدول , و هذه الوحدات مرتبطة ماليا و قانونيا بالشركة الام " , حيث انها تقوم بجلب الاستثمار الأجنبي المباشر بحكم طبيعته الى الاقتصاد متلقي الموارد , بالإضافة الى ذلك يمكن ان تقدم مساهم في نمو عن طريق زيادة معدل الاستثمار و توسيع ارصدة راس المال في الاقتصاد المضيف , و الزيادة الملموسة في ميزان مدفوعاتها، مما يساهم في تنمية بنية تحتية في الدول النامية كالاتصالات و الطرق و المطارات و تدريب الايدي العاملة المحلية , وتنمية و تطوير مختلف الصناعات. [1]

ثالثا: خصائص وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

1) خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر: يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بعدة خصائص نذكر منها ما يلي:

- ✓ وفرة الموارد الطبيعية والثروات المعدنية في الجزائر، ما يشكل عامل جذب رئيسي للاستثمار الأجنبي.
- ✓ توفر اليد العاملة الرخيصة نسبيا مقارنة بالدول المجاورة.
- ✓ الموقع الجغرافي الاستراتيجي للجزائر كبوابة لأسواق أفريقيا جنوب الصحراء.
- ✓ اتفاقيات الشراكة التي أبرمتها الجزائر مع الاتحاد الأوروبي ودول أخرى تضمن حماية الاستثمارات وتشجيعها.
- ✓ تعدد الحوافز والإعفاءات الضريبية المقدمة لجذب الاستثمار الأجنبي.

2) اهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

له أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول المضيفة، حيث ان له اثار إيجابية عديدة منها:

- ✓ رفع معدلات الاستثمار من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ✓ يلعب دورا هاما في خلق فرص عمل جديدة، بالتالي الحد من مشكل البطالة.
- ✓ يؤثر في ميزان المدفوعات من خلال التدفقات لرؤوس الأموال الأجنبية.
- ✓ يساهم مباشرتا في نقل التكنولوجيا المتقدمة في المهارات الإدارية الحديثة للدول المضيفة، والتي لها دور كبير في تطوير مهارة العمال ورفع كفاءة الإنتاج.
- ✓ له دور في تنمية قطاع التصدير والذي يعتبر حاجة ماسة عند الدول النامية.
- ✓ يساهم في زيادة الإنتاجية والإنتاج مما يؤدي الى زيادة الدخل القومي وبالتالي زيادة متوسط دخل الفرد، وبالتالي تحسين مستوى الرفاهية. [2]

المطلب الثاني: مجالات الاستثمار الرئيسية في الجزائر:

---

[1] بلميدوني محمد، بوقرط ربيعة، مجلة صوت القانون، مجلد 8 – العدد خاص (2022) – دور الشركات المتعددة الجنسيات في تحقيق التنمية، ص 75.

[2] مجلة علوم البيئية، كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية – جامعة عين شمس (ص 169)

سعت عدة دول نامية من بينها الجزائر لإنعاش اقتصادها من خلال العديد من المجالات الاستثمارية، نذكر من بين هذه المجالات ما يلي:

أولا: التنويع الاقتصادي

يمكن تعريف التنويع الاقتصادي على انه عملية تهدف الى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد كلي على إيرادات الرئيسية في الاقتصاد. [1]

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد العوامل الرئيسية التي يمكن ان تسهل التنويع الاقتصادي من خلال جلب التقنيات وممارسات والموارد الجديدة التي يمكن ان تحول الصناعات وتخلق فرصا جديدة، حيث يؤثر الاستثمار الأجنبي مباشر على التنويع الاقتصادي بعدة طرق بما في ذلك انشاء صناعات وقطاعات جديدة، تطوير تقنيات جديدة وتوسيع الصناعات الحالية وانشاء وظائف جديدة.

ثانيا: الشراكات بين القطاعين العام والخاص

يمكن ان تكون الشراكات بين القطاعين عام والخاص استراتيجية فعالة لجذب الاستثمار الأجنبي مباشر، والتي يمكن ان تؤدي الى تطوير مشاريع ومبادرات جديدة.

وحسب صندوق نقد دولي: يشير مفهوم الشراكة بين قطاعين عام الى ترتيبات التي تسمح للقطاع الخاص بتقديم أصول وخدمات بنية التحتية التي كانت تقدما تقليديا من خلال حكومة. وتدخل الشراكة في عدة مجالات للبنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية. [2]

كما تتميز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال المشروعات البنية التحتية بقدرته على توفير مصادر تمويلية جديدة بالإضافة الى امداد الخزينة الدولة بمصادر وإيرادات جديدة، وانخفاض فترة وتكلفة تطوير المشروعات. اضافة الى تحسين كفاءة تشغيل والاستجابة لاحتياجات المستهلكين، ويعتبر التسعير الاقتصادي لخدمات المرافق العامة وخدمات البنية التحتية أحد مصادر الرئيسية لتوفير التمويل الذاتي لبرامج تطويرها والتوسيع في انتاجها. [3]

ثالثا: البحث والتطوير والابتكار

يعد البحث العلمي و التطوير المحرك الفعال و الأساسي للتقدم و التطور في كل المجتمعات ولجميع قطاعات الدولة، حيث يعتبر مجموعة اليات التي يتم اعتمدها و الاعمال و المشاريع الابتكارية و الإبداعية التي يجرى

---

[1] حامد عبد الحسين الجبوري، مجلة التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية، مركز القدرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، تاريخ النشر 22_10_2016، ص 01

[2] محمد صلاح، دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع العوائد الاستثمار في البنى التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتورة علوم الاقتصادية، نقود وبنوك، 2015، ص 38

[3] هشام مصطفى محمد سالم الجمل، مجلة "الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة"، العدد الحادي وثلاثون، الجزء الرابع، 2016، ص 1734

تنفيذها بطريقة منظمة و تكاملية بهدف زيادة المخزون المعرفي و الثقافي للبشر بما فيها معرفة الانسان و المجتمع و استخدام هذه المعارف لبناء تطبيقات جديدة و تحسين حياة البشر النمو الاقتصادي و رفع الكفاءة الانتاجية[1] ، اما الابتكار فهو حسب شومبيتر فيتثمل في طرح منتجات او طرق انتاج جديدة و فتح أسواق أخرى و إيجاد اشكال تنظيمية جديدة في الصناعة .

رابعا: تبسيط الإجراءات الإدارية

يعني تحسين البيئة الإدارية للاستثمار الاجنبي المباشر اي الجهاز الإداري او مختلف الإدارات (عمومية، حكومية) التي لها علاقة مباشرة مع العملية الاستثمارية حيث تعتبر الإدارة مكان ممارسة وانجاز عملية الاستثمار، والتي يلجا اليها أي مستثمر سواء وطني او أجنبي منذ بداية العملية الاستثمارية أي الإجراءات الدخول وطلبا التصريح الى غاية بداية عمل المشروع. و يعتبر الجهاز الاداري السابق ذكر الميدان التطبيقي الذي يتجسد من خلاله سياسيات الاستثمار التي تنتهجها الدولة المضيفة طبقا بما يلحقها من سياسيات وقوانين مكملة، والتي تظهر نتائج جهود الإصلاح الحكومي سواء كان اقتصادي او اداري قصد تحسين او ترشيد المناخ الاستثماري بصفة عامة، في تحقيق الإصلاحات المرجوة في مختلف المجالات و يتطلب العمل على إيجاد إدارة حديثة و فعالة تضمن سير و سرعة تنفيذ الإصلاحات، وعلى ذلك يفترض على السلطات العمومية الاهتمام بهذا المجال و إصلاحه بالموازاة مع التغيرات و الإصلاحات السريعة يؤدي الى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي.[2]

خامسا: حماية الاستثمار

بسبب فشل نظام الاستثمار الذي رضخ طويلا لإيديولوجية السلطة الحاكمة في الجزائر في زرع الطمأنينة لدى المستثمر الوطني الأجنبي ،بدا واضحا ان فكرة الوصول الى بيئة استثمارية اصبح امرا صبعا، بالتالي لم يبقى امام الحكومات المتعاقبة في الجزائر سوى طرح بدائل قانونية أخرى لتحقيق هذه الغاية ،و ذلك في نطاق أوسع من الداخل الجزائري فكان الاتجاه نحو الخارج عن طريق ابرام الاتفاقيات الثنائية لغاية حماية و تشجيع هذه الاستثمارات، وتشكل الاتفاقيات الثنائية اهم وسيلة الناجعة لتنفيذ الاستثمارات الأجنبية ، وهي في الوقت الراهن الأكثر استعمالا على مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية . والمقصود بحماية الاستثمار اهم المبادئ التي تبناها المشرع الجزائري لحماية الاستثمار الأجنبي والوطني. [3]

المبحث الثاني: قراءة قانون الاستثمار الجديد 2022:

---

[1]محمد قويدري: " واقع والافاق الأنشطة البحث والتطوير في البلدان المغربية " مداخلة قدمت الى: الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص اندماج في اقتصاد المعرفة: جامعة اغواط 09 – 10 مارس 2004، ص163

[2]مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية – مخبر المؤسسات الدستورية والنظم السياسية (العدد السادس – جانفي 2019)

[3]د. يوسف حوري، المجلد 18 العدد 01 (جوان 2023) ص 296 – 317، " مجلة الاستثمار في ظل التشريع الجزائري" "

اعتمدت الجزائر منذ الإصلاحات القانونية في نهاية الثمانينات الى اصدار العديد من النصوص القانونية ذات صلة بالاستثمار اخرها قانون 22_18 التي تسعى من خلاله عدم الوقوع في نفس الصعوبات التي اكتنفت القوانين السابقة عنه وهو ما يفسر تضمينه عدة احكام وقواعد، حيث يهدف هذا القانون الى تحديد القواعد التي تنظم الاستثمار وحقوق المستثمرين والتزاماتهم، والأنظمة التحفيزية المطبقة على الاستثمارات في الأنشطة الاقتصادية.

المطلب الأول: المبادئ الهامة في قانون الاستثمار الجديد:

تميز قانون الاستثمار الجديد الصادر بموجب قانون 22_18 عن القوانين السابقة حيث كرس بدوره اهم المبادئ التي يقوم عليها الاستثمار في الجزائر، تحقيقا للوثبة الاقتصادية في هذه المرحلة الانتقالية الحساسة التي أسس لها هذا القانون، وتتمثل هذه المبادئ في مبدا حرية الاستثمار ومبدأ الشفافية والمساواة.

اولا: مبدا حرية الاستثمار:

تعد حرية الاستثمار من مسائل الجوهرية التي يبحث عنها المستثمر قبل ان يتخذ قرار استثمار امواله في اية دولة ما. ولذلك أدرجها القانون 22-18 في المادة 200 /30 فيما يلي: "كل شخص طبيعي او معنوي. وطنيا كان او اجنبيا، مقيم او غير مقيم يرغب في الاستثمار، هو حر في اختيار استثمار هو ذلك في ظل احترام التشريع والتنظيم المعمول بهما" [1]

بعد ما كان حرية الاستثمار مجرد اعفاء مستثمر أجنبي من خضوع للرقابة الادارية بإلزامية الحصول على تراخيص واعتماد لإنجاز مشروع استثماري تطور ليشمل على اختيار القطاع الذي يستثمر امواله وطريقة استغلاله وسيطرة الكاملة على السياسة الانتاجية والتسويقية والمالية للنشاط، عملت الجزائر من خلال القانون الجديد على تكريس مبادئ حرية الاستثمار، يمكننا الاستنتاج مجموعة من المؤشرات التي توصلنا الى مدلول حرية في القانون الاستثمار الجديد:

- **المؤشرات التنظيمية:** ويتمثل في تخلي دولة مضيفة عن الية ترخيص المسبق والاعتماد حسب الصيغ التقليدية التي تبنتها السلطة، لأنه من غير ممكن ان تكون حرية الاستثمار وفي وقت نفسه يخضع المستثمر الاجنبي لمجموعة من الاجراءات قبلية. لذلك يعتبر اخضاع الاستثمارات لمثل هذه العراقيل الادارية بما لا يدع مجالا للشك الى تضييق مدلول حرية الاستثمار.
- **المؤشرات المالية:** تتعلق بحرية حركة الرأسمالية من خلال زوال كل مظاهر احتكار الدولة، وتحرير التجارة الخارجية"[2]

[1] الجريدة الرسمية متضمنة القانون الاستثمار 22_18 المادة 200-30

[2] بوريحان مراد مذكرة ماستر فرع القانون بعنوان "**مكانة مبدا حرية الاستثمار في القانون الجزائري** "

ذلك لان حرية الاستثمار يراد بها فتح معظم النشاطات الاقتصادية امام المستثمرين ومنحهم عديد من الاعفاءات والامتيازات المالية. لأجل ضمان تدفق رؤوس الاموال وجذب الاستثمارات الاجنبية.

ثانيا: مبدأ الشفافية والمساواة:

يعد مبدا الشفافية والمساواة من بين اهم المبادئ التي كرسها قانون الاستثمار رقم 22-18، من اجل تحرير الاستثمار وتشجيع المستثمرين على الاستثمار في الجزائر.

ويقصد بمبدأ المساواة تمكين المستثمر من الاستفادة من كل الاستثمارات المنصوص عليها قانونيا سوآءا كان المستثمر وطنيا او اجنبيا دون تمييز، لذلك يجب ان تكون معاملة المستثمرين عادلة ومنصفة، تراعي مبدا التساوي بينهم في الحقوق والالتزامات والحوافز والجباية ويشكل لنا هذا المبدأ ضمانة اساسية لحماية المستثمر الاجنبي من المعاملات التعسفية، ويمنحه الطمأنينة والمساواة وبالتالي اندفاع الى توظيف امواله في الجزائر.

اما مبدأ الشفافية تعني المنصة الرقمية يسمح بإزالة الطابع المادي عن جميع الاجراءات المتخذة، والقيام بواسطة الانترنت بجميع الاجراءات المتصلة بالاستثمار بطريقة الكترونية، وهي عبارة عن منصة رقمية تشكل اداة توجيه ومرافقة للاستثمارات ومتابعتها انطلاقا من تسجيلها حتى اثناء فترة استغلالها. وهذا من اجل تخليص مستثمر من ظاهرة التسلط والسيطرة في معالجة ملفات الاستثمار والعمل على محاربة البيروقراطية الادارية طول الفترة الدراسة الملفات وعدم الرد عليها وتجاوز اجل منح التراخيص. حيث يجعل المستثمر الاجنبي على العلاقة المباشرة مع المنصة، وتسمح هذه الطريقة بحصول المستثمر على معلومات الضرورية، وهذا ما يؤدي بنا الى الشفافية التي يبحث عنها كل المستثمر الاجنبي في بلد مضيف[1].

المطلب الثاني: الانظمة التحفيزية لجذب المستثمرين والالغاءات في قانون الجديد:

يقصد بالتحفيزات تلك الاليات التي تضعها الدولة المضيفة لاستقطاب المستثمر من اجل الاستثمار فيها ويمكن اعتبارها مجموعة من الاجراءات والترتيبات ذات القيمة الاقتصادية القابلة للتقويم، وذلك بغية تحقيق الاهداف محددة كإغراء الافراد او الشركات للقيام بعملية الاستثمار من خلال منح الحوافز استثمارية نحو المناطق غير مرغوبة فيها من خلال تتبع مفاهيم مختلفة يتضح ان جميعها تعتبر نظاما تحفيزية او من خلال الغاء بعض القواعد التي كانت تشكل عائق لجذب المستثمر الأجنبي في القوانين السابقة.

أولا: الأنظمة التحفيزية لجذب المستثمرين:

سنذكر بعض التحفيزات التي وردت في قانون الاستثمار 22_18 فيما يلي:

[1]مجلة العربية للدراسات وابحاث في العلوم الانسانية والاجتماعية مجلد 3 العدد 15 "**المبادئ والضمانات في ظل قانون الاستثمار الجديد رقم 22_18 من تكريس الى تعزيز** " ص 166 _177

1) نظام تحفيز القطاع ذي الاولوية " نظام القطاعات":

يقصد بها المجالات التي تحظى بأولوية من قبل الدولة، والتي يجب التركيز عليها أكثر من المجالات اخرى. وهذا بالحكم اهميتها لقصوة سوآءا من الناحية المالية او الاقتصادية، كونها تدر أرباحا ضخمة للدولة.[1]

وبموجب القانون 22_18 وسع المشرع في القطاعات التي تعتبر ذي الاولوية للاستثمار من ثلاثة قطاعات الى ستة قطاعات، شمل نظام التحفيز كل الاستثمارات المنجزة في مجالات التالية: المحاجر، الفلاحة والتربية المائيات، الصيد البحري، الصناعة الغذائية والصناعية الصيدلانية والبيتروكيميائية، الخدمات والسياحة، الطاقات المتجددة، اقتصاد المعرفة والتكنولوجيات الاعلام والاتصال. [2]

- **محتوى الانظمة التحفيزية في نظام القطاعات:**

بعد ان يسجل المستثمر مشروعه الاستثماري لدى وكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، فانه يمكن الاستفادة من المزايا في إطار هذا نوع من الانظمة، والتي تندرج تحت عنوان "مرحلة الانجاز" اولا وبعنوان «مرحلة الاستغلال " ثانيا.

- **بعنوان مرحلة الإنجاز:**

يستفيد المستثمر في هذه مرحلة من:

- ✓ الاعفاء من الحقوق الجمركية فما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- ✓ الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة او المقتناة المحلية والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار
- ✓ الاعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الاشهار العقاري من كل المقتنيات العقارية التي تتم في الإطار الاستثمار المعني
- ✓ الاعفاء من حقوق تسجيل المفروضة فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في راس المال
- ✓ الاعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الاشهار العقاري ومبالغ الاملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الاملاك العقارية المبنية وغير المبنية لإنجاز مشاريع الاستثمارية.
- ✓ الاعفاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في الإطار الاستثمار لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء".[3]

---

[1] فاطمة خليفي عثمان علي مجلة الافاق للبحوث والدراسات «**قراءة في قانون الاستثمار 22_18 الانظمة التحفيزية وتأثيرها على جذب الاستثمار الاجنبي** " ص 271.

[2] الجريدة الرسمية القانون رقم22 /18 صفحة 26.

[3] الجريدة الرسمية قانون 22_18 المادة رقم 27

- **بعنوان مرحلة الاستغلال:**

ويستفيد المستثمر في هذه الحالة:

✓ الاعفاء من الضريبة على الارباح الشركات.

✓ الاعفاء من الرسم على النشاط المهن22. [1]

3) نظام مناطق النامية:

هذا يعني بتوجيه الاستثمار الى المناطق مسماة «بمناطق الظل" بالدرجة الاولى، تستفيد من مزايا هذا النظام الاستثمارات المنجزة في المواقع التابعة للهضاب العليا والجنوب الكبير، الى جانب المواقع التي تتطلب تنميتها مرافقة خاصة من دولة، وتتموقع في اماكن التي تمتلك الامكانيات من الموارد الطبيعية القابلة للتثمين، فتستفيد هذه الاستثمارات زيادة على التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية والجمركية"[2] المنصوص عليها في القانون العام من مزايا مرحلة الانجاز نفسها في نظام القطاعات مذكورة سابقا.

اما في مرحلة الاستغلال فيتم الاعفاء من الضريبة على الارباح الشركات، والاعفاء من رسم على النشاط المهني، لمدة تتراوح من 5 الى 10 السنوات ابتداءا من تاريخ شروع في الاستغلال.

- الهدف من اقامة هذا النظام:

✓ تقليص الفجوة القائمة بين اجزاء او الرقع الجغرافية في الجزائر من ناحية الاقتصادية.

✓ توجيه الاستثمار لهذه المناطق باعتبارها مهمشة ومغيبة من التنمية فأغلبها يعاني من غبن اقتصادي نتيجة عدم استفادتها ممن برامج إنعاش الاقتصادي.

✓ تقليص فوارق بين مناطق البلاد.

✓ تحقيق التنمية المتوازنة في البلاد.

4) نظام الاستثمارات المهيكلة:

حددها قانون 22_18 على انها هي المشاريع التي يساوي او يفوق عدد مناصب العمل التي توفرها 500 منصب، ومبلغ الاستثمار يساوي او يفوق 10 ملايين دج.[3]

- **محتوى نظام الاستثمارات المهيكلة:**

نظرا لأهميتها كقطاعات منتجة منحها العديد من مزايا المتمثلة في مزايا مرحلة الانجاز الممنوحة لاستثمارات

---

[1] نفس المرجع السابق، الفقرة الثانية.

[2] لغنج مباركة مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية المجلد 12 العدد 2023/03 "**الانظمة التحفيزية كألية لتشجيع الاستثمار على ضوء القانون 18/22 مادة 29**

[3] الجريدة الرسمية القانون 22_18 المادة 30

القطاعات والمناطق مذكورة سابقا، بإضافة الى مزايا مرحلة الاستغلال الممنوحة لاستثمارات المناطق. كما خصها على سبيل تشجيع والتفضيل بامتياز مرافقة الدولة لها بالتكفل جزئيا او كليا بأعمال التهيئة والمنشآت الاساسية الضرورية لتجسيدها.[1]

- **الهدف من انشاء هذا النظام:**

✓ خلق الثروة استحداث مناصب الشغل.

✓ رفع من الجاذبية الاقليم.

✓ قوة دافعة للنشاط الاقتصادي من اجل التنمية مستدامة اقتصادية واجتماعية واقليمية.

✓ احلال الواردات وتنويع الصادرات.

✓ الاندماج ضمن القيم العالمية والجهوية.[2]

ثانيا: الغاءات في قانون الاستثمار الجديد:

حاولت العديد من الدول النامية من بينها الجزائر الى إعادة النظر في قوانينها من خلال تقليص والغاء في بعض البنود التي تعرقل جذب الاستثمارات الأجنبية.

1) الغاء القاعدة51_49:

لطالما فرضت القاعدة في القانون المالية 2009 التي تنص على الزامية اقامة المشروع مع الشريك الوطني بالنسبة 51 الذي اعرضها الصندوق النقد الدولي تكرارا، قررت الجزائر التخلي عن القاعدة في القانون 22_18 مع استثناء ابقاءها في الشركات النفطية الاجنبية.

- **الدوافع التي ادت الى الغاء القاعدة 51_49:**

أ) تشجيع المستثمرين على الولوج الى السوق الاستثمارية الجزائرية حيث ان هذه القاعدة لا تطرح التحديات للشركات الاستثمارية الكبرى فقط وانما ايضا تعيق ولوج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى السوق الاستثمارية الجزائرية.

ب) البحث عن السبل الكفيلة لجذب رؤوس الاموال الاجنبية "العملة الصعبة " اي معالجة اشكالية تمويل الاستثمارات الأجنبية في الجزائر حيث ان القاعدة 51_49 ألزمت المستثمرين باللجوء الى البنوك الجزائرية من اجل تمويل مشاريعهم الاستثمارية دون جلبهم للعملة الصعبة الى السوق الوطنية الامر الذي وقف حائلا امام تحفيز المستثمرين الاجانب لذلك تم سحبها من القانون 22_18.

---

[1] المرجع السابق المادة 31

[2] عماروش سميرة مجلة الفكر القانوني والسياسي المجلد 7 العدد2023 «**تشجيع الاستثمارات المنتجة في الجزائر _دراسة القانون 22_18 المتعلق باستثمار**" ص 1048

ت) تكريس حرية الاستثمار: عرقلة القاعدة 51_49 حرية الاستثمارية للمستثمر الاجنبي حيث أصبح لان لديه

ث) حرية المطلقة في اختيار شريكه او اتقاء على مشروع استثماري أجنبي بالكامل.[1]

2) الغاء حق الشفعة:

يقصد بحق الشفعة حسب القانون المدني الجزائري الشفعة هي رخصة تجيز الحلول محل المشتري في البيع الممتلكات ضمن الاحوال و الشروط المنصوص عليها في المواد القانون اتجهت الحكومة الجزائر نحو تراجع عن تطبيق حق الشفعة في مجال الاستثمارات الاجنبية ،على اعتبار انه من القيود التميزية التي اثر على جاذبية السوق الاستثمارية الجزائرية كما ادى تطبيقه الى تقييد تدفق الرأسمال الاجنبي ، فضلا عن ان الوضع الاقتصادي و المالي الحالي للدولة لم يعد كما كان عليه وقت وضع هذه القاعدة سنة 2009 لكن ذلك لا ينفي ضرورة الابقاء على مقتضياتها في بعض النشاطات ذات الطابع الاستراتيجي كقطاع المحروقات.

- **دواعي الغاء حق الشفعة:**

هناك عدة لإلغاء حق الشفعة في القانون الجديد نذكر منها ما يلي:

✓ **تراجع الاستثمارات الاجنبية في الجزائر:**

يوجد صلة بين ضعف الاستثمارات الاجنبية في الجزائر منذ 2009 والاجراءات التي تخص حق الشفاعة التي ادت الى حد من مشاركة المستثمرين الاجانب في المشاريع الاستثمارية الجديدة بالسوق الوطنية، الذي ترتب عنه تسجيل انخفاض كبير في تدفق الاستثمارات الاجنبية الى الجزائر وهذا ما اكده تقرير صادر عن مؤتمر الامم المتحدة حول التجارة والتنمية انخفض تدفق الاستثمارات الاجنبية بالنسبة 19 سنة 2019.

✓ **الحاجة الى إنعاش الاقتصاد الوطني بسبب انعكاسات كوفيد 19:**

نجد بان اقتصاد تأثر بدرجة كبيرة بالركود الاقتصادي العالمي والانعكاسات جائحة كوفيد 19 على تدفق الاستثمارات الاجنبية بالإضافة الى زيادة الانفاق الموجه لمكافحة كوفيد 19.

✓ انخفاض الجباية البترولية:

أثر انخفاض اسعار برميل النفط على مستوى السوق العالمية وتراجع الكلب العالمي على المحروقات وهذا كذلك عائد على جائحة كوفيد 19. [2]

---

[1]خلاف فاتح مجلة أليزا للبحوث والدراسات «**الغاء قاعدة الشراكة الدنيا 51_49 في مجال الاستثمارات الاجنبية وفقا للقانون الجزائري المجلة 6 العدد 2** ' ص 95_96_97.

[2]فاتح خلاف مجلة الحقوق والحريات «**القاء حق الشفعة في مجال الاستثمارات الاجنبية بالجزائر: ضرورة ام اختيار**؟ المجلد 09 العدد 02 ص 259_261_262.

المبحث الثالث: الحوافز الجديدة في قانون الاستثمار الجديد والإطار المؤسساتي له:

أصدر قانون الاستثمار 22_18 العديد من الحوافز وامتيازات بغية جذب المستثمر الأجنبي الى أراضيها ووضع لها إطار مؤسساتي لضمان حسن تسييرها ومراقبة ما إذا كانت مطبقة بشكل مطلوب على الارض الواقع.

المطلب الأول: الحوافز الجديدة في قانون الاستثمار الجديد:

في القوانين السابقة كانت بعض النواقص من جهة مختلف التحفيزات لهذا جاء القانون الجديد بامتيازات جديدة تسهل للمستثمر الاجنبي عملية الاستثمار داخل الوطن.

1) حيازة الأراضي:

بموجب قانون الاستثمار الجديد في الجزائر، يمكن للمشاريع الاستثمارية المؤهلة لخطط الحوافز الاستفادة من ميزة من حيث قاعدة الأرض وحيازة الأراضي. وهذا يعني من الناحية العملية أن المستثمرين الراغبين في تنفيذ مشاريع مؤهلة للحصول على مزايا ضريبية وغيرها من الحوافز بموجب القانون يمكنهم الحصول بسهولة أكبر على تخصيص الأراضي اللازمة لتنفيذ مشاريعهم. وتحدد لجان إدارة الأراضي، المسؤولة عن إدارة هذه العمليات والإشراف عليها، أحكام وشروط تخصيص الأراضي. وتؤدي هذه اللجان دوراً هاماً في تيسير الحصول على الأراضي من خلال توفير شروط مواتية للمستثمرين المؤهلين. يهدف هذا الإجراء إلى تشجيع الاستثمار في الجزائر من خلال تقديم حل ميسر للمستثمرين للحصول على الأراضي، والذي قد يكون عاملاً حاسمًا في قرار الاستثمار في البلاد. من خلال السماح للمستثمرين بسهولة الوصول إلى الأراضي اللازمة لمشاريعهم، يسعى قانون الاستثمار إلى خلق بيئة أكثر جاذبية للاستثمارات المحلية والأجنبية في الجزائر.[1]

- **المناطق المعنية بالفوائد والدعم من الدولة:**

تتضمن قائمة المناطق التي ستستفيد من اهتمام خاص من الدولة في مجال الاستثمار ولايات الهضاب العليا والجنوب والجنوب الكبير.

والبلديات التي يتطلب تطويرها متابعة خاصة وكذلك المناطق التي تمتلك موارد طبيعية يمكن تسويقها.

تتضمن الفئة الأولى من المناطق:

– 9 ولايات في الجنوب الكبير: أدرار، إيليزي، تمنراست، تندوف، تيممون، إين صالح، جانيت، إن قزام، برج باجي مختار.

---

[1] قسوري، ف. (2019): **دور أجهزة دعم الاستثمار المركزية في تعزيز قدرات الاستثمار الوطني في ظل قانون 16 –09 المتعلق بترقية الاستثمار**. مجلة الاجتهاد القضائي، صفحة 09.

– 11 ولاية في الجنوب: بسكرة، بشار، الوادي، غرداية، لقاط، ورقلة، المغير، المنيعة، أولاد جلال، بني عباس، تقرت.

– 9 ولايات في الهضاب العليا: باتنة، الجلفة، البيض، خنشلة، المسيلة، النعامة، سعيدة، تبسة، تيارت.

– عدة بلديات في 10 ولايات أخرى: أم البواقي، البويرة، تلمسان، سطيف، سيدي بلعباس، المدية، برج بوعريريج، تسمسيلت، سوق أهراس، ميلة.

فيما يتعلق بالبلديات التي يتطلب تطويرها متابعة خاصة من الدولة –توزعت هذه البلديات على 27 ولاية.

أما المناطق التي تمتلك موارد معدنية يمكن تسويقها، فهي تنتشر على مستوى الأراضي الوطنية بأكملها.

- **نظام خاص لـ "الاستثمارات البنية التحتية":**

يشير مصطلح "الاستثمارات البنية التحتية" التي تتوقع المرسوم التنفيذي رقم 22–302 توفير نظام خاص لها، إلى "الاستثمارات ذات الإمكانات العالية لخلق الثروة والوظائف، والتي يمكن أن تزيد من جاذبية الأراضي" وتشغيل "التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإقليمية المستدامة". إنها المشاريع التي تساهم "في استبدال الواردات، وتنويع التصدير، والاندماج في سلاسل القيم العالمية والإقليمية، واكتساب التكنولوجيا والخبرة".

لكي تستفيد مشروع ما من نظام الاستثمارات البنية التحتية، يجب أن تتوفر فيه مجموعة من الشروط الأساسية: (1) إنشاء ما لا يقل عن500 وظيفة مباشرة؛ (2) الاستثمار بمبلغ يزيد عن أو يساوي 10 مليار دينار جزائري. يتمثل دور الدولة في دعم الاستثمارات البنية التحتية في "تحمل جزئي أو كامل لأعمال التهيئة والبنية التحتية اللازمة لتحقيقها". بالإضافة إلى ذلك، ينص نفس المرسوم على أن "لا يمكن للمستثمرين الاستفادة من فوائد الدولة إلا بعد دخول مشاريعهم في التشغيل".

2) **تبسيط اجراءات التجارة الخارجية:**

يمنح قانون الاستثمار الجديد في الجزائر مزايا فيما يتعلق بإجراءات التجارة الخارجية والإقامة المصرفية للمستثمرين الأجانب. وتهدف هذه التدابير إلى تبسيط الإجراءات الإدارية المتصلة بالتجارة وتيسير إنشاء مستثمرين أجانب في البلد. وعندما يقوم مستثمر أجنبي بنقل أنشطة من الخارج إلى الجزائر، أو يستورد سلعا جديدة لمشاريعه الاستثمارية في البلد، فإنه يستفيد من الإعفاء من إجراءات وشكليات التجارة الخارجية. وهذا يعني أن بعض الإجراءات الجمركية والإدارية التي كانت إلزامية في السابق يتم تبسيطها أو إعفاؤها، مما يوفر الوقت ويقلل من تكاليف التجارة. وبالإضافة إلى ذلك، تُعفى أيضا معاملات الإقامة المصرفية المرتبطة بهذه التحويلات التجارية أو استيراد سلع جديدة. الإقامة المصرفية هي عملية يتم من خلالها تسجيل المعاملات المالية الدولية لدى البنوك، وهذا الإعفاء يسهل حركة الأموال المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية في الجزائر. ومن خلال تبسيط إجراءات التجارة الخارجية وإعفاء بعض الإجراءات المصرفية، يسعى قانون الاستثمار إلى تهيئة بيئة أكثر ملاءمة للمستثمرين

الأجانب في الجزائر. وتهدف هذه التدابير إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي في البلد بجعل الإجراءات الإدارية أكثر كفاءة وأقل تقييدا.

3) إعفاء من ضريبة الدخل على الشركات (IBS) وضريبة النشاط المهني (TAP):

يتم في مرحلة تنفيذ المشروع. بالنسبة لمرحلة التشغيل، يتم منح المزايا لمدة تتراوح بين 3 و5 سنوات، ابتداءً من تاريخ بدء التشغيل، وتتراوح بين إعفاء من ضريبة الدخل على الشركات (IBS) وإعفاء من ضريبة النشاط المهني (TAP).[1]

وفقًا للمادة 28، تكون مؤهلة لـ "نظام المناطق" الاستثمارات التي تمت في مناطق تنتمي إلى المرتفعات الداخلية والجنوب والجنوب الكبير، والتي يتطلب تطويرها دعمًا خاصًا من الدولة، والتي تمتلك إمكانيات في الموارد الطبيعية يمكن استغلالها. بالإضافة إلى التحفيزات الضريبية والرسومية والجمركية المقررة في إطار القانون العام، تكون المزايا الممنوحة في مرحلة التنفيذ للمستثمرين في إطار "نظام المناطق "هي نفسها المزايا الممنوحة للاستثمارات التي تدخل في "نظام القطاعات". على العكس، في مرحلة التشغيل، بدلاً من 3 إلى 5 سنوات كما هو مذكور للاستثمارات التي تخضع لـ "نظام القطاعات"، يتغير مدى استفادة من إعفاء ضريبة الدخل على الشركات وضريبة النشاط المهني لمدة تتراوح بين 5 و10 سنوات، ابتداءً من تاريخ بدء التشغيل.

بالنسبة للاستثمارات التي تندرج في فئة "الاستثمارات الهيكلية"، والتي تصنف على أنها تحمل إمكانيات عالية لإنشاء ثروة ووظائف، قادرة على زيادة جاذبية التراب وتحقيق تأثير إيجابي على النشاط الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة، يمكن أن تستفيد، بالإضافة إلى التحفيزات الضريبية والرسومية والجمركية المقررة في إطار القانون العام، من نفس المزايا في مرحلة التنفيذ مثل الفئتين الأخريين من الاستثمارات. يمكن نقل مزايا مرحلة التنفيذ إلى شركاء المستثمر المشاركين في تنفيذ الاستثمار، نيابة عن هذا الأخير، وفقًا للمادة 31 التي تنص أيضًا، في مرحلة التشغيل، على إعفاء ضريبة الدخل على الشركات وضريبة النشاط المهني لمدة تتراوح بين 5 و10 سنوات، ابتداءً من تاريخ بدء التشغيل. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للاستثمارات الهيكلية الاستفادة من دعم الدولة من خلال تحمل الأعمال التخطيطية والبنية التحتية اللازمة لتحقيقها، استنادًا إلى اتفاقية مبرمة بين المستثمر والوكالة التي تعمل نيابة عن الدولة. تبرم الاتفاقية بعد موافقة الحكومة.[2]

4) الضمانات لتحويل الاستثمارات:

---

[1] عياش، ز. & عبابسة، س. (2015): "**دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**". مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، صفحة 157.

[2] جمام، م. & دباش، أ. (2015):" **دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي باستخدام الحوافز الجبائية**". مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، صفحة 183.

والواقع أن قانون الاستثمار الجديد في الجزائر يضع ضمانة لتحويل الاستثمارات التي تتم من خلال المساهمات الرأسمالية بالعملات الأجنبية القابلة للتداول. ويهدف هذا الضمان إلى توفير الأمن للمستثمرين فيما يتعلق بحركة الأموال المتصلة بمشاريعهم الاستثمارية في البلد. وفقًا للمادة 8 من قانون الاستثمار، يستفيد المستثمرون الأجانب الذين يقومون باستثمارات من خلال توفير رأس المال بالعملات الأجنبية القابلة للتداول من ضمان التحويل لرأس المال المستثمر وكذلك للأرباح المعلنة. ويؤكد هذا الضمان للمستثمرين أنهم سيتمكنون من إعادة استثماراتهم الأولية والأرباح الناتجة عن أنشطتهم في الجزائر، دون قيود أو صعوبات لا مبرر لها. وضمان التحويل عنصر أساسي للمستثمرين الأجانب، لأنه يوفر لهم إمكانية التنبؤ المالي واليقين بشأن إمكانية إعادة أموالهم إلى الخارج إذا لزم الأمر. وهذا يساعد على تعزيز ثقة المستثمرين الأجانب في مناخ الأعمال التجارية في الجزائر ويشجع تدفقات الاستثمار الأجنبي في البلد. والغرض من هذا الحكم هو طمأنة المستثمرين الأجانب بشأن أمن رؤوس أموالهم وتهيئة بيئة مواتية للاستثمار عن طريق توفير ضمانات قوية لتحويل الأموال. وهذا يساعد على جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر ويعزز التنمية الاقتصادية للبلاد.

5) حماية حقوق المستثمرين وملكيتهم الفكرية:

ويتضمن قانون الاستثمار الجديد في الجزائر بالضبط أحكاما لحماية حقوق المستثمرين وملكيتهم الفكرية. وتهدف هذه الحماية إلى ضمان تمتع المستثمرين الأجانب باليقين القانوني وحماية حقوقهم في الملكية الفكرية وفقاً للأنظمة السارية في البلد. إن حماية حقوق الملكية الفكرية ضرورية للمستثمرين، لأنها تسمح لهم بالحفاظ على ابتكاراتهم واختراعاتهم وعلاماتهم التجارية وأصولهم الفكرية الأخرى، والتي يمكن أن تكون عناصر رئيسية لأنشطتهم التجارية. كما أنه يمنع سرقة ممتلكاتهم الفكرية أو استخدامها غير المأذون به من جانب أطراف ثالثة. وبإدراج هذه الأحكام في قانون الاستثمار، تبرهن الجزائر على التزامها بحماية حقوق الملكية الفكرية، ومن ثم تعزز جاذبيتها للمستثمرين الأجانب الساعين إلى تطوير واستغلال الابتكارات في البلد. ويوفر ضمان حماية حقوق الملكية الفكرية للمستثمرين الأجانب ثقة أكبر في النظام القانوني للبلد ويساعد على تهيئة بيئة مواتية للاستثمار في البحث والتطوير والابتكار. وهذا يمكن أن يشجع المستثمرين على جلب خبراتهم ودرايتهم وتقنياتهم إلى الجزائر، الأمر الذي يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على القدرة التنافسية للبلد وتنميته الاقتصادية.

6) خلق بيئة استثمارية أكثر استقرارًا:

وتهدف المادة المتعلقة بمساهمة الدولة في الحكم أو الاستغلال إلى ضمان إطار قانوني واضح فيما يتعلق بالحالات التي يمكن فيها للدولة أن تتدخل في استثمارات المستثمرين في الجزائر. وبموجب قانون الاستثمار الجديد، لا يمكن للدولة أن تتدخل مباشرة في توفير أو استغلال الاستثمارات التي يقوم بها المستثمرون، إلا في الحالات التي ينص عليها القانون على وجه التحديد. وفي هذه الحالات المحددة، إذا كان للدولة أن تتدخل في توفير أو تشغيل مشروع استثماري، فإنها ملزمة بتقديم تعويض عادل للمستثمرين المعنيين. الغرض من هذا الحكم هو ضمان أن يكون أي تدخل للدولة عادلاً وشفافًا، ولا يقوض حقوق المستثمرين ومصالحهم المشروعة. من خلال

إدخال هذا الحكم، يسعى القانون إلى خلق بيئة استثمارية أكثر استقرارًا ويمكن التنبؤ بها من خلال الحد من تدخل الحكومة في المشاريع الخاصة. وهذا يسمح للمستثمرين بتخطيط أنشطتهم بثقة، مع العلم أنه لا يمكن للدولة التدخل إلا بالامتثال للأحكام القانونية وتقديم تعويض عادل إذا لزم الأمر. ومع ذلك، من المهم ملاحظة أن هذا الحكم يجب أن ينفذ بطريقة شفافة وعادلة حتى يتمكن من تعزيز ثقة المستثمرين بشكل حقيقي وضمان استدامة الإطار التشريعي للاستثمار في الجزائر. وسيكون التنفيذ الصارم والمتسق لهذا الحكم ضروريا لنجاحه وفعاليته.

7) إنشاء لجنة وطنية عليا للاستثمار:

الواقع أن إنشاء لجنة وطنية عليا للاستثمار آلية هامة لحل النزاعات والمنازعات التي قد تنشأ بين المستثمرين والسلطات العامة في الجزائر. توفر هذه اللجنة وسيلة للجوء إلى المستثمرين في حالة الخلافات أو المشاكل المتعلقة بمشاريعهم الاستثمارية. من خلال وجود لجنة مخصصة ملحقة برئاسة الجمهورية، يمكن طمأنة المستثمرين إلى أن شواغلهم ومنازعاتهم سيتم التعامل معها بإنصاف ونزاهة. ويمكن أن يساعد ذلك على زيادة ثقة المستثمرين الأجانب في النظام القانوني والإداري الجزائري. كما يمكن للجنة طعون الاستثمار أن تلعب دورًا حاسمًا في حل المنازعات مبكرًا، وتجنب الإجراءات القضائية المطولة والشكوك التي يمكن أن تثني المستثمرين. ومن خلال توفير سبيل إضافي للجوء إلى المستثمرين، تبدي الجزائر التزامها بضمان مناخ استثماري مؤات وحماية حقوق المستثمرين. يمكن أن يساعد ذلك في تحسين جاذبية البلاد للاستثمار الأجنبي وتعزيز بيئة مواتية للتنمية الاقتصادية والازدهار المتبادل. الأحكام الأخرى للقانون الجديد للاستثمار.

بالإضافة إلى ما تم تفصيله، يتضمن المرسوم الرئاسي الصادر في 8 سبتمبر والقانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار في الجزائر مجموعة من الأحكام الأخرى:

- تتكون وتفوض مكونات اللجنة العليا الوطنية للاستئنافات المتعلقة بالاستثمار.
- تحدد تركيبة وعمل مجلس الاستثمار الوطني.
- أن "الاستثمارات التي تستفيد من فوائد الدولة ستخضع لآلية مراقبة دائمة من قبل الإدارات المعنية".
- تحل الوكالة الجزائرية لتعزيز الاستثمار (AAPI) محل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI). تخضع الوكالة لإشراف رئيس الوزراء.

المطلب الثاني: الإطار المؤسساتي للاستثمار في الجزائر:

أصبحت بيئة الاستثمار بيئة نموذجية بمعايير عالمية تكلف كل دولة بطريقة الية باعتمادها بل والسعي نحو تقديم الأفضل، والجزائر احدى هذه الدول التي علقت امالا وتطلعات كبيرة على قطاع الاستثمار. في إطار المجهودات الجبارة التي تبذلها البلاد، كان لابد من وضع مؤسسات خاصة توكل اليها مهمتي الاشراف ومتابعة الاستثمارات من جهة وكذا مرافقة المستثمر بكفالة تسيير ذو مستوى جيد وسريع من دون عراقيل بيروقراطية.

المجلس الوطني للاستثمار (CNI):

قد اعاد المشرع الجزائري النظر فيما يتعلق بهيكلة المجلس الوطني للاستثمار والصلاحيات المسندة اليه بموجب القانون الجديد 22_18 مع محافظة على تسميته وهذا ما سندرسه في الفروع الاتية:

- **هيكلة المجلس الوطني للاستثمار:**

لقد تمت اضافة عدة اعضاء يساهمون في مجالات مهمة بشكل فعال في رفع وتحسين الاستثمار ولم يعد يختصر فقط على الوزراء المعينون يمثلون قطاعاتهم متى تطلب الامر حسب جدول الاعمال المجلس الوطني لاستثمار يتراسهم الوزير الاول مع الاستعانة بالخبراء في مجال الاستثمار عندما يتطلب الامر. بل تمت الاضافة بعض الوزارات العالة ذات الصلة الوثيقة في مجال الاستثمار كالوزير مكلف بالتشغيل حيث يلعب قطاع التشغيل دورا هاما في خلق مناصب الشغل وقضاء التدريجي على البطالة، وتمت الاضافة كذلك وزير الفلاحة نظرا لأهمية بالغة في النهوض بالاستثمار الفلاحي الوطني وفتح الباب امام الاستثمار الاجنبي الاقلاع الاقتصادي القوي وفعال ويعمل على الانعاش الاقتصاد الوطني الجزائري.[1]

- **صلاحيات المجلس الوطني لاستثمار:**

لقد تم تقليص دور مجلس الوطني لاستثمار وانحصر فيما يلي:

- ✓ اقتراح الاستراتيجيات الدولة في مجال الاستثمار والسهر على تناسقها الشامل وتقييم تنفيذها.
- ✓ الاعداد تقارير تقييمية ورفعها الى رئيس الجمهورية سنويا.[2]

الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار(AAPI):

تعرف الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار على انها مؤسسة عمومية ذات طابع اداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، موضوعة تحت وصاية الوزير الأول. ومكلفة بما يلي:

- ✓ العمل على جعل الجزائر وجهة استثمارية جذابة.
- ✓ عرض الفرص الاستثمارية لاسيما منها تلك المتعلقة بالقطاعات الإنتاجية لجذب أكبر عدد ممكن من المستثمرين.
- ✓ مرافقة المستثمرين في استكمال الإجراءات المتعلقة بإنجاز مشاريعهم، بما في ذلك الاستفادة من المزايا.
- ✓ منح العقار الاقتصادي الموجه لإنجاز المشاريع الاستثمارية.
- ✓ متابعة مدى تقدم انجاز المشاريع الاستثمارية والحرص على تنفيذ المستثمر لالتزاماته.

---

[1] سارة بن الصالح " قراءة تحليلية في مستجدات القانون 22_18 المتعلق بالاستثمار " **مجلة الافريقية للعلوم القانونية والسياسية المجلد 7_ العدد1**، 2023، ص 67.

[2] الجريدة الرسمية، المادة 18 من القانون 22_18

✓ الدفاع والدعوة الى خلق مناخ عام ملائم للاستثمار. [1]

- **فوائد الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار:**

استبعاد التجارة والمطاعم وأكثر من 160 نشاطًا من فوائد الوكالة الجزائرية لتعزيز الاستثمار بالإضافة إلى ذلك، يقوم القانون الجديد للاستثمار باستبعاد أكثر من 160 قطاعًا من الأنشطة (الإنتاجية والخدمية) من الفوائد التي يتم منحها للمستثمرين من قبل الوكالة الجزائرية لتعزيز الاستثمار (AAPI). هذه الوكالة تحل محل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).

يشمل ذلك، على سبيل المثال، أنشطة "تصنيع التبغ، الصلب الملولب والإسمنت الرمادي؛ إنتاج المياه المعدنية والمياه العذبة والمشروبات المتنوعة؛ الترويج العقاري، الحرفية، التجارة (بكل أشكالها) وخدمات التقديم (المطاعم، التأجير، الخبرة، الاستشارات...)". كما تشمل القائمة أيضا: أنشطة التعبئة والتغليف، إنشاء المؤسسات المصرفية والتأمين...

- **مهام الوكالة:**

تنقسم مهام الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار على حسب عدة مجالات نذكر منها ما يلي[2]:

➢ **في مجال الاعلام:**

- ضمان خدمة الاستقبال والإعلام لصالح المستثمرين؛
- جمع الوثائق المتعلقة بالاستثمار، ومعالجتها وإنتاجها ونشرها؛
- وضع أنظمة إعلامية تسمح للمستثمرين بالحصول على كل المعطيات الضرورية؛
- وضع بنوك بيانات تتعلق بفرص الأعمال والاستثمار؛
- وضع قاعدة بيانات عن توفر العقار الموجه للاستثمار.

➢ **في مجال ترقية الاستثمار:**

- المبادرة بكل نشاط مع الهيئات العمومية والخاصة في الجزائر وفي الخارج، بهدف ترقية الاستثمار في الجزائر؛
- إعداد واقتراح مخطط لترقية الاستثمار على الصعيدين الوطني والمحلي؛
- ضمان خدمة إقامة علاقات أعمال وتسهيل الاتصالات بين المستثمرين وتعزيز فرص الأعمال والشراكة؛
- إقامة علاقات تعاون مع الهيئات الأجنبية المماثلة وتطورها.

➢ **في مجال مرافقة المستثمر:**

---

[1] الموقع الرسمي للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار www.aapi.dz ،تاريخ الاطلاع: 2024/02/05.

[2] نفس المرجع السابق.

- تنظيم مصلحة للتوجيه والتكفل بالمستثمرين؛
- وضع خدمة الاستشارات مع اللجوء إلى الخبرة الخارجية، عند الحاجة؛
- مرافقة المستثمرين لدى الإدارات الأخرى.

➢ **في مجال تسيير الامتيازات:**

- إعداد شهادات تسجيل الاستثمارات والقيام بتعديلها؛
- تحديد المشاريع المهيكلة، استنادا إلى المعايير والقواعد المحددة، وإبرام الاتفاقيات التابعة لها؛
- التحقق من قابلية الاستفادة من المزايا بالنسبة للاستثمارات المسجلة؛
- التأشير على قوائم السلع والخدمات القابلة للاستفادة من المزايا؛
- إصدار قرارات سحب المزايا.

✓ **الشبابيك الوحيدة:**

تنشا لدى الوكالة شبابيك وحيدة على النحو الاتي:

- الشباك الوحيد للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية؛
- الشبابيك الوحيدة اللامركزية؛

يتمتع الشباك الوحيد للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية باختصاص وطني، تتمتع الشباب الوحيدة اللامركزية باختصاص محلي وللاستفادة من المزايا التي تمنحها الوكالة الجزائرية لترقيه الاستثمار يترتب على اصحاب المشاريع التسجيل في الشباك الوحيد او عبر المنصة الرقمية وهذه الخطوة تطبق ايضا على المشاريع الأجنبية؛ هذا الشباك لا يختص فقط في استقبال المشاريع وانما هو شباك لاستقبال ومتابعه ومرافقه المشروع للحصول على مختلف التراخيص وكذلك لمراقبه المشروع وذلك للوفاء بالالتزامات الاستثمارية.[1]

✓ **المنصة الرقمية للمستثمر:**

تنشأ" منصة رقمية للمستثمر "يسند تسييرها للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار يسمح بتوفير كل المعلومات اللازمة، لاسيما منها فرص الاستثمار في الجزائر، والعرض العقاري والتحفيزات والمزايا المرتبطة بالاستثمار وكذا الإجراءات ذات الصلة. وتسمح هذه المنصة الرقمية المتصلة بينيًا بالأنظمة المعلوماتية للهيئات والإدارات المكلفة بالعملية الاستثمارية، بإزالة الطابع المادي عن جميع الإجراءات والقيام بواسطة الإنترنت بجميع الإجراءات المتصلة بالاستثمار. وتشكل المنصة الرقمية أيضًا أداة توجيه ومرافقة للاستثمارات ومتابعتها انطلاقا من تسجيلها وأثناء فترة استغلالها. "المادة 23 من القانون 22-18 المتعلق بالاستثمار "؛

تهدف المنصة الرقمية إلى:

---

[1] المجلس الشعبي الولائي، لجنة التنمية المحلية، التجهيز، الاستثمار والتشغيل، " ملف الاستثمار الصناعي"، الدورة العادية الرابعة للمجلس لسنة 2022، المسماة " حمداني مليكة"، المنعقدة يوم: 14 ديسمبر 2022، صفحة 03.

- دعم وتبسيط وتسهيل عمليات إنشاء المؤسسات والاستثمارات.
- تحسين التواصل بين المستثمرين والإدارة الاقتصادية.
- ضمان شفافية الإجراءات وطرق معالجة ملفات المستثمرين.
- سرعة معالجة ملفات المستثمرين والتحقيق فيها من قبل المصالح المعنية.
- السماح للمستثمرين بمتابعة سير ملفاتهم عن بعد.
- تحسين الخدمة العامة من حيث المواعيد النهائية وأداء الوكيل وجودة الخدمة المقدمة.
- تحسين الأداء الداخلي للمصالح العامة وجعلها أكثر توافرا وأسهل في الوصول إليها بالنسبة للمستثمرين.
- تنظيم التعاون الفعال بين الخدمات الإدارية المشاركة في عملية الاستثمار.
- السماح بالتبادل المباشر والفوري بين وكلاء الإدارات والهيئات المعنية.

مزايا المنصة الرقمية تتلخص فيما يلي:

- المساعدة في إنشاء المؤسسة أو الشركة؛
- التسجيل الإلكتروني للمشاريع الاستثمارية؛
- إمكانية تتبع حالة الملفات؛
- تقليل من دواعي تنقل المستثمرين؛
- الوصول الفوري والسهل لمستخدمي النظام إلى المعلومات؛
- الإبلاغ التلقائي عن البيانات وموثوقية المعلومات؛
- تحسين كفاءة اتخاذ القرار (الإحصائيات ولوحات المعلومات والتوجهات)؛
- نظام مركزي ومريح، يمكن الوصول إليه من خلال متصفح الويب؛
- من خلال حساب إلكتروني واحد، يمكن للمستثمر الوصول وطلب جميع الوظائف التي يتطلبها مشروعه؛
- مراقبة تنفيذ المشروع منذ إنشائه وحتى مرحلة الاستغلال من خلال البيانات المقدمة من مختلف أصحاب المصلحة (إطارات الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، الإدارات الممثلة على مستوى الشباك الوحيد، الخدمات الجمركية، الضرائب، CNAS ... إلخ)[1]

[1] الموقع الرسمي للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، WWW.aapi.dz، تاريخ الاطلاع 2024/02/06.

ملخص الفصل:

يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية هامة، تتيح نقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى على المدى الطويل، مانحةً المستثمر الحق في التملك والإدارة للمشروع الاستثماري. هذا ما جعله يجذب اهتمام العديد من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

نظرًا لأن العديد من الدول النامية عانت وما زالت تعاني من مشكلات المديونية والعجز في تمويل استثماراتها، فقد لجأت إلى الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة بديلة لإنعاش اقتصادها على المستويين المحلي والدولي. لتحقيق هذا الهدف، كان من الضروري إعادة النظر في مناخ الاستثمار لجذب الاستثمارات الأجنبية المناسبة. بالإضافة إلى ذلك، يُعد العمل على تعظيم المنافع وتقليص المخاطر المحتملة من الأمور الأساسية التي يجب مراعاتها قبل اتخاذ أي قرار بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن تأثيره يمكن أن يكون إيجابياً أو سلبياً على البلد المضيف بحسب كيفية التعامل معه. ويساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية العديد من المجالات.

الفصل الثاني

واقع الاستثمار المحلي في ولاية تيارت

تمهيد:

اضحى من المستحيل الحديث عن تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومتكاملة من دون التطرق الى الاستثمار وخاصة الاستثمار الصناعي، حيث يعتبر المحرك الأساسي للتطور الاقتصادي في شتى المجالات والميادين، اذ لا يجب الاعتماد على الربح البترولي فقط، كما لا يمكن باي حال من الأحوال الاعتماد على الاستثمار الصناعي العمومي لتجسيد التنمية المرجوة بخلق ثروة وتوفير فرص عمل أكبر للحد من نسبة البطالة المتزايدة، وكذا تحسين الظروف المعيشية والاجتماعية للأفراد وتلبية الحاجيات الأساسية للسكان المتزايدة، الامر الذي يستوجب رفع التحديات من خلال تشجيع الخواص على الاستثمار في هذا المجال، لاسيما بتوفر العوامل المناسبة (إمكانيات الولاية المادية والبشرية والموقع الاستراتيجي والتنوع الجغرافي)، وفي ظل الجهود المبذولة من طرف الدولة والاستراتيجية التي تبنتها لخلق استثمار متجانس بغرض تعويض الواردات بمنتوجات وطنية وخلق مناصب شغل جديدة، وذلك بتطوير وتشجيع الاستثمار الصناعي (الإطار المؤسساتي المرافق لعمليات الاستثمار والتحفيزات الجبائية والوعاء العقاري ...)، كما ان رئيس الجمهورية يولي كل الاهتمام للجماعات المحلية وخاصة الولاة الجمهورية باعتبارهم رؤساء على مستوى الولاية والمحركين الفعليين لإنجاح الاستثمار على المستوى المحلي.

المبحث الأول: دراسة تمهيدية تطبيقية:

بصدد دراسة الجزء التطبيقي في ولاية تيارت الذي يتمثل في واقع الاستثمار على مستوى الولاية تطرقنا الى ما يلي:

المطلب الأول: نظرة حول ولاية تيارت:

ان ولاية تيارت منطقة مهمة على المستوى الوطني حيث انها تمثل تمتلك بقعة جغرافية مهمة لكونها همزة وصل الشمال الجزائري بجنوبها، حيث يمكن من خلالها رفع الاقتصاد لوطني.

أولا: تقديم ولاية تيارت:

تيارت ولاية شاسعة حجمها أكثر من 20000 كلم²وهي ولاية غنية تمتلك كل مقومات الإقلاع الاقتصادي

فهي تحتوي على أوعية عقارية التي تمكنها من اكتناز مشاريع استثمارية في جميع القطاعات وعلى راسها القطاع الصناعي، حيث ان "ولاية تيارت تساهم في الإنتاج الوطني الخام بنسبة 03% "[1]، وهي مساهمة ليست بقليلة بالنسبة لإنتاج وطني لـ 58 ولاية؛

خصصت ولاية تيارت للمشاريع الاستثمارية مبالغ خيالية لتهيئة مناطق لممارسة النشاط الاستثماري. ويمكن أن نقول إن نشاط استثماري او مناخ استثماري في طور انتعاش والتي نلاحظها على مستوى إحصائيات الجبائية وطلبات العمل، والهدف من هذا الدعم توفير مناصب شغل وظيفية جديدة والقضاء على مشكل البطالة حيث هذه الأخيرة لا تلبي كل طلبات العمل خريجي الجامعة.

المطلب الثاني: دراسة اللجنة الولائية للاستثمار

اللجنة الولائية للاستثمار هي لجنة يتم تنصيبها والاشراف عليها من طرف والي الولاية، ومكلفة بمتابعة وتطهير المشاريع الاستثمارية التي رخص من اجلها الامتياز قبل صدور القانون والمنشأة وفقا لأحكام القانون 23-17 المؤرخ في 15 نوفمبر 2023 الذي يحدد شروط وكيفيات منح العقار الاقتصادي التابع لأملاك الدولة لإنجاز مشاريع استثمارية؛

يرأس اللجنة الوالي أو ممثله، وتتكون من:

- رئيس المجلس الشعبي الولائي او ممثله؛

[1] الأمين العام لولاية تيارت، "ابراز فرص الاستثمار لولاية تيارت"، الملتقى الاقتصادي تحت شعار "الاستثمار بولاية تيارت افاق واعدة"، 25 افريل 2024.

- رئيس المجلس الشعبي البلدي للبلدية التي يقع الاستثمار ضمن اقليمها، او ممثله؛
- ممثل عن الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار؛
- مدير أملاك الدولة؛
- مدير مسح الأراضي والحفظ العقاري؛
- مدير الصناعة؛
- مدير التعمير والبناء؛
- مدير السياحة؛
- مدير المصالح الفلاحية؛
- مدير الطاقة والمناجم؛

يمكن اللجنة المذكورة أعلاه ان توسع، عند الحاجة لتشمل مصالح ولائية أخرى؛[1]

- في إطار متابعة وتطهير المشاريع الاستثمارية، تتولى اللجنة برئاسة الوالي أو ممثله على الخصوص ما يأتي:

- متابعة إنجاز المشاريع الاستثمارية؛
- توجيه إعذار إلى صاحب الامتياز من أجل تدارك أي مخالفة للتشريع وللالتزامات الواردة في دفتر الأعباء المرفق بعقد الامتياز؛
- البت في الطلبات المقدمة من أصحاب الامتياز والمتعلقة بتغيير الأنشطة على أساس أسباب موضوعية مبررة؛
- البت في الطلبات المقدمة من أصحاب الامتياز فيما يتعلق بتغيير اسم المستفيد من شخص طبيعي الى شخص معنوي أو الشكل القانوني للشركة المستفيدة من الامتياز لدواعي إتمام المشاريع الاستثمارية العالقة بشرط احتفاظ صاحب حق الامتياز الأصلي بأغلبية الحصص إلى غاية الإنجاز الفعلي للمشروع والحصول على شهادة المطابقة ودخول حيز الخدمة؛
- اعداد تقرير كل شهرين يرسل الى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار؛[2]

المبحث الثاني: لمحة عن الاستثمار في ولاية تيارت:

تيارت بإمكانياتها تفتح أبوابها امام العديد المشاريع الاستثمارية التي تقوم بتسييرها والإقامة عليها، وتمتلك الولاية مناطق مختلفة ومتنوعة لممارسة الاستثمار عليها.

المطلب الأول: مقومات الاستثمار في ولاية تيارت:

[1] الجريدة الرسمية، المادة 24 من قانون الاستثمار 23-17.

[2] المرجع السابق المادة 25.

تمتلك ولاية تيارت إمكانيات هامة يمكن ان تجعلها وجهة جذابة لاستقطاب الاستثمارات في مختلف القطاعات، لإنعاش الاقتصاد على مستوى الولاية والوطن بشكل عام.

✓ **الخصائص الطبيعية:**

ولاية تيارت ذات موقع جغرافي متميز، فهي تعتبر عاصمة الهضاب العليا الغربية، حيث تتوسط 7 ولايات وهذا ما يجعل منها محورا ونقطة عبور بين الشمال والجنوب، كما تتميز ولاية تيارت بمناخ ملائم ومعتدل **(بارد ممطر شتاءا وحار وجاف صيفا)**، ناهيك عن التنوع الجغرافي: (مناطق جبلية، سهول مرتفعة ومناطق سهبيه جنوبا) نظرا لشساعة مساحة الولاية التي تبلغ 20.050.05 كلم، بالإضافة الى توفرها على موارد باطنية وسطحية.

✓ **الهياكل القاعدية:**

تتوفر ولاية تيارت على هياكل قاعدية هامة على غرار شبكة طرق ولائية ووطنية هامة، مطار دولي ببلدية عين بوشقيف على بعد 15 كلم من عاصمة الولاية به كل المرافق الضرورية وتبلغ قدرة استيعابه الفعلية 350000 مسافرا سنويا، إضافة الى مشروع خط السكة الحديدية للهضاب العليا في مقطعه الرابط بين ولايتي (سعيدة–تيارت) على طول 153 كلم فيها 107 كلم ^{2} على مستوى ولاية تيارت، ويضم هذا الخط اربعة محطات توجد ثلاث منها على مستوى ولايتنا و هم محطة عين كرمس للمسافرين محطة فرندة للمسافرين محطة تيارت للبضائع والمسافرين أيضا وهي قيد الإنجاز كما توجد هناك مشاريع قيد الإنجاز تتمثل في خط (غليزان–تيارت–تيسمسيلت) نسبة المشروع 52% في حالة توقف.[1]

المطلب الثاني: المناطق الصناعية والنشاط والعقار الصناعي في ولاية تيارت

حاليا وحدة تيارت تقوم بتسيير المناطق التالية:

- المنطقة الصناعية تيارت "**زعرورة1**"؛
- منطقة النشاط فرندة؛
- منطقة النشاط سوقر؛

❖ **الوعاء العقاري:** وبالنسبة للوعاء العقاري تتوفر الولاية على 3 مناطق صناعية و5 مناطق نشاطات و4 مناطق مصغرة للنشاط ومناطق خارجية.

✓ **المناطق الصناعية:**

- منطقة صناعية "زعرورة 01" بتيارت؛

[1] المجلس الشعبي الولائي، لجنة التنمية المحلية، التجهيز، الاستثمار والتشغيل، " ملف الاستثمار الصناعي"، الدورة العادية الرابعة للمجلس لسنة 2022، المسماة " حمداني مليكة"، المنعقدة يوم: 14 ديسمبر 2022، صفحة 02.

- منطقة صناعية "زعرورة 02" بتيارت؛
- منطقة صناعية "عين بوشقيف"؛

✓ **مناطق النشاطات:**

- منطقة نشاطات بفرندة؛
- منطقة نشاطات بمدريسة؛
- منطقة نشاطات بقصر شلالة؛
- منطقة نشاطات بمهدية؛
- منطقة نشاطات بالسوقر.

✓ **مناطق مصغرة للنشاط MICRO ZONE:**

- منطقة مصغرة للنشاط بمدروسة؛
- منطقة مصغرة للنشاط بالسوقر؛
- منطقة مصغرة للنشاط بقصر شلالة؛
- منطقة مصغرة للنشاط بالرحوية.

❖ **العقار الصناعي:**

عرفه العقار الصناعي منذ الاستقلال عده أنظمة للاستثمار، فأول عملية عرفها تنظيم العقار الصناعي كانت في بداية السبعينات 1973 بإنشاء لجنه استشارية لإنشاء ما يسمى بالمناطق الصناعية، وبمرور الزمن لم يظهر بوضوح الدور الذي لعبه العقار الصناعي في تطوير وترقيه الاقتصاد الوطني الا انه برز بمفهوم الاصول العقارية المتبقية في إطار القانون 88/01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، الذي عرف تخبط في مشاكل قانونيه وعمليه الى غايه صدور قانون93/12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقيه الاستثمار، لذا يعتبر العقار الصناعي بين اهم الوسائل المادية التي سخرتها الدولة للمستثمرين الخواص، قصد تجسيد مشاريعهم على ارض الواقع، وهذا في اطار تشجيع وتحفيز المستثمرين في مجال الصناعي لما يكتسبه هذا المجال من دور كبير من الدفع بالتنمية الاقتصادية.

الجدول 2- 1: **الأوعية العقارية ضمن المناطق الصناعية ومناطق النشاطات:**

المنطـــــــقة	المساحة الكلية (هكتار)	عدد القطع الكلية	عدد القطع القابلة للتنازل (هكتار)	عدد القطع الغير قابلة للتنازل (هكتار)	القطع المتاحة
المنطقة الصناعية زعرورة	317.25	442	343	99	22
المنطقة الصناعية زعرورة الجديدة	327.50	292	0	292	139
المنطقة الصناعية عين بوشقيف	318.78	334	0	334	325
منطقة النشاطات فرندة	50.00	103	49	54	17
منطقة النشاطات مدريسة	12.75	39	12	27	15
منطقة النشاطات قصر شلالة	22.30	110	3	107	36
منطقة النشاطات مهدية	10.35	68	61	7	0
منطقة النشاطات سوقر	18.35	64	64	0	02
المجمـــــــوع	1078.03	1452	532	920	556

1) المساحة والكثافة:

– زعرورة (القديمة والجديدة): تظهر مساحات كبيرة مع استخدام كثيف للمناطق، ما يدل على تطورها العالي للأنشطة الصناعية.

–عين بوشقيف: تعظم من استخدام المساحات حيث لا توجد أية قطع قابلة للتنازل، مما قد يشير إلى سياسة إدارية صارمة أو تخصص صناعي غير قابل للتغيير.

2) مرونة المساحة:

–المناطق مثل فرندة، مدريسة، وقصر شلالة تقدم نسب متفاوتة من القطع القابلة للتنازل مقارنة بالقطع الغير قابلة للتنازل، مما يوفر بعض المرونة للشركات لتعديل أو تطوير مرافقهم.

3) استغلال المساحة المتاحة:

–زعرورة الجديدة وعين بوشقيف تظهران كميات كبيرة من القطع غير القابلة للتنازل مع توافر قطع كبيرة، مما يشير إلى إمكانية تطوير مستقبلي.

–في مهدية، على الرغم من وجود عدد كبير من القطع القابلة للتنازل، لا توجد قطع متاحة، مما قد يحد من فرص التطوير.

- ما يمكن قوله:

1) نقص المرونة:

–المناطق التي تحتوي على عدد كبير من القطع غير القابلة للتنازل مثل زعرورة الجديدة وعين بوشقيف قد لا تجذب الشركات التي تبحث عن مرافق قابلة للتعديل حسب احتياجاتها الخاصة.

2) توزيع الموارد بشكل غير متوازن:

–بعض المناطق مثل زعرورة الجديدة وعين بوشقيف تهيمن من حيث المساحة والقطع المتاحة، مما قد يؤدي إلى تركيز الاستثمارات وعدم التوازن في التطوير الإقليمي.

3) فرص التطوير:

–مناطق مثل سوقر، حيث كل القطع قابلة للتنازل وتوجد قطع متاحة، تقدم فرصًا واضحة للتطوير، ولكن يجب الحرص على أن يكون هذا التطوير مستدامًا ومتكاملًا جيدًا مع الت

خطيط الإقليمي.

- ويمكن اقتراحات للتحسين مها:

–زيادة المرونة : إعادة النظر في سياسات القابلية للتنازل في المناطق التي تحتوي على تركيز عالٍ من القطع غير القابلة للتنازل لجذب مجموعة متنوعة من الشركات.

–استراتيجية تطوير متوازنة : تشجيع التطوير في المناطق الأقل استخدامًا لتحقيق التوازن في النمو الاقتصادي وتجنب الضغط المفرط على بعض المناطق.

–تعزيز الاستدامة : دمج مبادرات التطوير المستدام في التخطيط والتوسع في المناطق لجذب استثمارات مسؤولة.

❖ **المناطق المصغرة للنشاط LES MICRO ZONE:**

في إطار بعث النمو الاقتصادي وتحسين بيئة المؤسسات الصغيرة وكذا تشجيع انشائها لاسيما المبتكرة منها والحفاظ على ديمومتها وتحسين تنافسيتها وقدراتها في المجال الاقتصادي سخرت الدولة الجزائرية وسائل الضرورية لذلك فأطلقت الحكومة الية توفير مناصب شغل وخلق ثروة وهي المناطق المصغرة للنشاط، اما بالنسبة لولايتنا فتوجد ثلاث مناطق مصغرة للنشاط مسيرة من طرف الوكالة العقارية للتسيير والتنظيم الحضريين في كل من: **بلدية السوقر، وقصر شلالة وبلدية مدروسة كما هي موضحة في الجدول رقم (02) التالي:**

المنطقـــــــــة	المساحة الاجمالية (هكتار)	عدد القطع 300م^2 الى 500م^2
منطقة نشاط مصغرة قصر الشلالة	05	39
منطقة نشاط مصغرة سوقر	05	59
منطقة نشاط مصغرة مدروسة	4.20	43
المجمـــــــــــوع	14.20	170

المناطق المصغرة المذكورة في الجدول لم تتم عملية التهيئة بها ورخصة التجزئة في طور الاشهار. كما توجد أربع مناطق مقترحة لإنشاء تم الموافقة عليها من ناحية الدراسة اما بالنسبة للرخص التجزئة فهي غير مشهرة وهي موضحة في الجدول 2- 2 كالاتي:

الرقم	البلديـــة	قرار الانشاء	قرار رخصة التجزئة	عدد القطع	المساحة (هكتار)
01	رحوية	رقم 2649في2016/12/2	315 في 2017/02/20	341	42
02	مشرع الصفا	رقم319 في2017/02/21	3343 في 2017/10/22	117	15
03	تاخمارت	رقم321 في2017/02/21	3344 في 2017/10/22	250	30
04	عين الذهب	رقم165 في1991/03/20	2102 في 2017/07/06	67	7.4
05	مدروسة	رقم954 في2017/05/07	3342 في 2017/10/22	65	8.9
06	قصر الشلالة	رقم1779 في2017/6/1	2103 في 2017/07/06	314	40
المجمـــــــــــوع				1154	143.30

- بالنسبة للمنطقة المصغرة للنشاط الرحوية والتي تبلغ مساحتها 42 هكتار بها 341 قطعة سلمت منها 186 قطعة انشئت هذه المنطقة في سنة 2016 وتم تعديل قرار الانشاء 2022/11/09، استفادت من التهيئة لمساحة تقدر بـ 5 هكتار في إطار FGCL وهي طور اجراءات اشهار رخصة التجزئة، كما منح منها 3 مشاريع بعدد قطع 5.2 هكتار 8.9 هكتار 1.8 هكتار.

المبحث الثالث: واقع الاستثمار في ولاية تيارت

للوقوف على واقع الاستثمار الصناعي في ولايتنا قامت لجنة التنمية المحلية والتجهيز، الاستثمار والتشغيل بإعداد برنامج زيارات ميدانية للمناطق الصناعية ومناطق النشاطات والمناطق المصغرة للنشاط، وكذا خارج المناطق وذلك بمشاركة المدراء المعنيين بالاستثمار.

المطلب الأول: وضعية المناطق الاستثمارية (الصناعية والنشاطات) ومناطق خارج النشاط وحوصلة لها

تنقسم المناطق الاستثمارية على مستوى ولاية تيارت الى مناطق صناعية ومناطق النشاطات، كما يوجد بعض المشاريع خارج المنطقة الصناعية ومناطق النشاط.

مناطق الصناعية:

هي مناطق مصممة بهدف التطوير الصناعي تقع على أطراف الولاية، وتكون مخصصة للإنتاج.

1.1) المنطقة الصناعية زعرورة:

- **الموقع:**

تقع المنطقة الصناعية في عاصمة الولاية في الجنوب الغربي لمدينة تيارت بجانب الطريق الرابط بين تيارت– فرندة.

❖ **بطاقة تقنية للمنطقة الصناعية زعرورة1:**

- تاريخ الانشاء 1976/10/02.
- الهيئة المالكة URBATIA + أملاك الدولة.
- الهيئة المسيرة وحدة تسيير المناطق الصناعية ومناطق النشاطات.
- المساحة الاجمالية 317,48 هكتار.
- المساحة المخصصة للاستثمار 252,48 هكتار.
- عدد القطع 442 قطعة مقسمة الى جزئين.

الجزء الأول:

مخصص لأصحاب عقود الملكية ويقدر بـ 343 بقطعة.

الجزء الثاني:

مخصص لأصحاب عقود الامتياز الغير قابلة لتنازل تقدر بـ 99.

- **عدد المتعاملين الاقتصاديين:** 194 مؤسسة اقتصادية.

❖ **التهيئة داخل المنطقة الصناعية:**

✓ **شبكة الطرقات:** في حالة جيدة تشكل شبكة الطرق حوالي 15,3 كم.

✓ **شبكة الصرف الصحي:** في حالة جيدة شبكة الصرف الصحي مدمجة بطول 18,14 كم.

✓ **شبكة المياه:** في حالة جيدة شبكة مياه الشرب بطول 14,48 كم.

✓ **شبكة الانارة العمومية:** في حالة جيدة الانارة العمومية تتكون من 3 محولات ومن 590 مصباح 80% منها مصابيح LED.

الجدول 2- 3 **وضعية المشاريع الاستثمارية للمنطقة الصناعية تيارت "زعرورة01":**

وضعية المشاريع	عدد المتعاملين الاقتصاديين	عدد القطع
المشاريع غير المنطلقة	20	38
المشاريع في طور الإنجاز	105	209
المشاريع المشيدة والمجهزة وغير ناشطة	3	12
المشاريع النشطة	66	161
القطع المتاحة	/	22
المجمـــــــــــوع	194	442

تحليل وضعية المشاريع الاستثمارية للمنطقة الصناعية تيارت "زعرورة 01" حسب البيانات المقدمة:

1) المشاريع غير المنطلقة:

- يوجد 20 متعامل اقتصادي مع 38 قطعة أرض مخصصة لمشاريع لم تبدأ بعد. هذا يشير إلى وجود فرص استثمارية معتبرة قد تحتاج إلى تحفيز أو إعادة تقييم للشروط والسياسات لتسهيل بدء هذه المشاريع.

2) المشاريع في طور الإنجاز:

- تعد هذه المجموعة الأكبر بـ 105 متعاملين اقتصاديين و209 قطع، مما يظهر أن هناك نشاطًا ملحوظًا في التطوير الصناعي. الرقم يعكس ديناميكية جيدة في المنطقة لكنه يتطلب متابعة فعالة لضمان إتمام هذه المشاريع بنجاح.

3) المشاريع المشيدة والمجهزة وغير ناشطة:

- العدد المنخفض (3 متعاملين و12 قطعة) يشير إلى وجود بعض العوائق التي تمنع هذه المشاريع من النشاط، مثل قد تكون الأسباب الاقتصادية، نقص في الطلب، أو مشكلات إدارية.

4) المشاريع النشطة:

- هناك 66 متعامل اقتصادي يعملون على 161 قطعة، مما يدل على استقرار جزء مهم من المشاريع ونجاحها في النشاط. هذا يظهر قوة البيئة الاستثمارية في المنطقة لكن يجب العمل على زيادة هذا العدد.

5) القطع المتاحة:

- العدد 22 يعكس وجود مساحة للتوسع واستقطاب مزيد من المستثمرين لتحقيق إمكانيات المنطقة بالكامل.

ما يمكن قوله:

– إعادة تقييم المشاريع غير المنطلقة: تحليل أسباب عدم بدء هذه المشاريع والعمل على تذليل العقبات قد يكون ضروريًا لتحفيز النمو الصناعي.

–دعم المشاريع المشيدة وغير الناشطة : يجب البحث في الأسباب الكامنة وراء عدم نشاط هذه المشاريع وتقديم الدعم اللازم لتفعيلها.

–تحسين البنية التحتية والخدمات : توفير بيئة مساندة أكثر فاعلية قد يسهم في تحسين جاذبية المنطقة للمستثمرين الجدد ودعم المشاريع القائمة.

ومنه يمكن ان تكون بالشكل التالي:

– تعزيز الحوافز للمشاريع الجديدة: قد يكون تقديم حوافز ضريبية أو تخفيضات في الرسوم مناسبًا لجذب المزيد من المستثمرين.

–برامج دعم وتطوير : تطوير برامج تدريب ودعم للمستثمرين الجدد لتعزيز فرص نجاح المشاريع.

– تحسين البنية التحتية: الاستثمار في تحديث البنية التحتية وتوفير خدمات أفضل للمناطق الصناعية يمكن أن يزيد من الكفاءة والجاذبية للمشاريع الجديدة والقائمة.

المشاريع الناشطة:

يقدر مجموع المتعاملين الاقتصاديين الخواص والعموميين بـ 194 متعامل منهم 66 متعامل اقتصادي ناشط اي بنسبة 34,02% تمثل نسبه قليلة جدا بالنسبة للمشاريع المرتقبة من المؤسف ان نجد في منطقة صناعية كبيرة انشئت سنه 1976 واستفادت من اعادة التهيئة سنه 2015 مهيأة من كل الجوانب بها نسبة المشاريع الناشطة لم تصل الى نصف المشاريع المرتقبة.

- **المستثمرين الناشطين في المنطقة:**

نذكر منهم ما يلي:

✓ **مؤسسة الجوهرة لصناعة المشروبات الغازية:**

حيث أصر صاحب المشروع على ضرورة التسريع في تركيب شبكة الانترنت لتسهيل عمله الاقتصادي، وفي حوار معه حول تسويق منتجاته كان الرد انه يسوقها خارج الولاية أكثر من تسويقها داخل الولاية وكان طلبه المساعدة

في منحه توسعة لإضافة مشروع المياه المعدنية والذي يعود بفائدة كبيرة للولاية من ناحية توفير مناصب الشغل ومساهمة في تطوير الاقتصاد المحلي كما انه يوظف حوالي 65 عامل مباشر من مشروعه الحالي.

✓ **شركة ADOPEN ALGERIE لصناعة الأليمينيوم:**

أكد صاحب المشروع على ضرورة التسريع في تركيب شبكة الانترنت والاسراع في حل مشكل انقطاع الكهرباء الذي يسبب له خسارة ما يقارب 25% من المادة الأولية اثناء انقطاع التيار الكهربائي، وقد صرح المستثمر لنا انه قام بإبرام اتفاقيات خاصة بتصدير منتجاته الى دولتي: "**غينيا وكوت ديفوار**"، ولديه أكثر من 200 عامل، لذا نتأسف ان نجد مستثمر كبير يعود بفائدة كبيرة للاقتصاد المحلي يبرم اتفاقيات لتصدير منتوجاته خارج الوطن يشكو من انقطاع التيار الكهربائي.

✓ **مؤسسة الاشغال العمومية ومواد البناء:**

وهي مؤسسه عموميه اقتصاديه انشئت سنه 1984، صرح لنا المسير انه في تراجع من ناحية توفير مناصب الشغل والانتاج وهذا راجع للمنافسة القوية من طرف الخواص.

✓ **وحدة تحويل المنتجات الطويلة ENTPL:**

هي وحده منتجه لمختلف الاسلاك المعدنية التابعة للشركة العمومية الاقتصادية ENTPL–SPAوهران فرع من مجمع IMETAL بداية نشاطها سنه 1990 بها عدد العمال 120 عام حسب تصريحات المدير فان عدد العمال في التزايد مقارنة بالسنوات الماضية.

المشاريع المشيدة والمجهزة وغير ناشطة: من بينها:

- شركة FRIGOMEDIT وهي شركة تخزين وتثمين المنتوجات الفلاحية في حالة توقف بسبب لواحق العتاد التي لم تسلم بعد من طرف المورد من الخارج.
- مطحنه باب الصحراء ينقصها الاعتماد من طرف الوزارة.
- شركه صادا متوقفة منذ سنه 2015 محجوزة من طرف البنك لان الشركاء توفوا وتم عرض الشركة للبيع أربع مرات ولم تتم عمليه البيع.

المشاريع قيد الإنجاز:

وتقدر ب 105 مشروع قيد الانجاز وتمثل نسبه 54.12% أكبر نسبة من المشاريع المترقبة تختلف نسبة الانجاز من مستثمر لأخر وتتراوح ما بين 5 الى 90%، لم نقابلهم يوم الزيارة، وبعد استفسارنا عن اسباب تعطيل انجاز المشاريع تبين لنا انهم كانوا يعانون من التماطل في منح التراخيص كرخصة البناء ومنهم من ينتظر التمويل من طرف البنك.

المشاريع غير المنطلقة: عددها 20 مشروع لـ 38 قطعة فهي موزعة على الأسباب التالية:

1- مشاريع في نزاع بين الورثة تقدر بـ: 3 مشاريع.

2- قطع لم يتم تسديد مبلغ المستحقات لاستلام العقود وتقدر بـ: 5 مشاريع.

3- مشاريع لم يتمكن اصحابها من تمويلها لنقص السيولة وتقدر بـ: 10 مشاريع.

4- مشروع به اشكال يعود لشكل القطعتين الذي لم يسمح له بالبناء.

5- مشروع به اشكال وهو توسط الانبوب الماء للقطعة.

2.1) المنطقة الصناعية زعرورة الجديدة 02:

- **الموقع:** المنطقة الصناعية في عاصمة الولاية في الجنوب الشرقي في طريق عين قاسمة لمدينة تيارت.

- **بطاقة تقنية للمنطقة الصناعية زعرورة 2:**

➢ تاريخ الانشاء	2012/04/11.
➢ الهيئة المالكة	أملاك الدولة.
➢ الهيئة المسيرة	لا توجد هيئة مسيرة.
➢ المساحة الاجمالية	327 هكتار 50 ار 39 س ار.
➢ المساحة المخصصة للاستثمار	179.70 هكتار.
➢ عدد القطع	292 قطعة موجهة للاستثمار غير قابلة لتنازل.

- عدد عقود الامتياز الممنوحة للمستثمرين هي 29 عقد لـ 29 مستثمر تمثل 86 قطعة.
- عدد عقود الامتياز قيد التسليم خاص بمستثمر واحد لقطعتين.
- 4 عقود لـ 65 قطعة على مستوى القضاء.

➢ **طبيعة النشاطات في المنطقة:** -صناعات غذائية. - صناعات الميكانيكية. - مواد البناء. - انشطة متفرقة.

عدد المتعاملين الاقتصاديين: 31 مؤسسة اقتصادية.

✓ **التهيئة داخل المنطقة الصناعية:**

شبكه الطرقات: تبلغ مسافة 36 كلم قسمت على أربع مقاولات نسبه الاشغال تختلف من مقاول لأخر مهيئة بنسبه حوالي 80% الباقي لم تهيا الاشغال المتوقفة.

شبكة الصرف الصحي: نسبه تقدم الاشغال بحوالي 85% تفتقر الشبكة لأغطيه البالوعات وتقدر بطول 25 كلم بالتقريب.

شبكة مياه الامطار: نسبه التقدم الاشغال بحوالي 90% بطول 33 كلم بالتقريب.

شبكة المياه: AEP: موجودة بمسافه تقدر حوالي 23 كلم: نسبة تقدم الاشغال بحوالي 90% ولم يتم ربط الشبكة بالماء من خارج المنطقة L' AMENE حسب تصريحات المستثمرين كما يوجد منشاتين للري (خزان مائي سعته 5000م برج الماء 500م مخصص لمياه صالحة للشرب واخماد الحرائق).

شبكة ضد الحرائق AI: موجودة في نفس الشبكة الخاصة بالمياه.

شبكة الكهرباء: اشتراك 31 مستثمر لجذب الكهرباء في انتظار الربط بالشبكة الام بمسافة تقدر حوالي 12.24 كلم بنسبة تقدم الاشغال تقدر بـ 60%.

شبكه الغاز: محطة ضخ الغاز قيد الانجاز بنسبه 50% الشبكة داخل المنطقة غير موجودة والاتفاقية قيد الدراسة على مستوى شركه توزيع الغاز والكهرباء.

شبكة الهاتف والانترنت: 19.50كلم في طور الانجاز نسبة الاشغال 65%.

شبكة الإنارة العمومية: منعدمة.

الجدار الخارجي: منعدم

الجدول 2- 4 **وضعية المشاريع الاستثمارية للمنطقة الصناعية تيارت "زعرورة2":**

وضعية المشاريع	عدد المتعاملين الاقتصاديين	عدد القطع
المشاريع غير المنطلقة	9	16
المشاريع في طور الإنجاز	20	135
المشاريع المشيدة والمجهزة	1	1
المشاريع النشطة	1	1
القطع المتاحة	/	139
المجمـــــــــــوع	31	292

إليك تحليل لوضعية المشاريع الاستثمارية في المنطقة الصناعية تيارت "زعرورة 2" بناءً على البيانات المقدمة:

- **تحليل:**

1) المشاريع غير المنطلقة:

- يوجد 9 متعاملين اقتصاديين لديهم 16 قطعة لمشاريع لم تبدأ بعد. هذا يشير إلى وجود تحديات قد تحول دون البدء في هذه المشاريع، مثل التحديات التمويلية أو البيروقراطية.

2) المشاريع في طور الإنجاز:

- هناك 20 متعامل اقتصادي يعملون على 135 قطعة، مما يظهر وجود نشاط تطويري ملحوظ. هذه البيانات تعكس وجود جهود جارية لتحقيق الإنجاز في هذه المشاريع، ولكن هناك حاجة لمتابعة قوية لضمان تحقيق الأهداف.

3) المشاريع المشيدة والمجهزة والمشاريع النشطة:

- العدد ضئيل جدًا (1 متعامل و1 قطعة لكل من الفئتين) ، مما يشير إلى أن هناك تحديات كبيرة في جعل المشاريع تبقى نشطة ومنتجة بعد إتمام البناء والتجهيز.

4) القطع المتاحة:

- يوجد 139 قطعة متاحة، مما يدل على وجود مساحة كبيرة للتوسع والاستثمار، وهذا يمكن أن يكون جاذبًا للمستثمرين الجدد الراغبين في دخول السوق.

- **النقد:**

- نقص في الاستقرار الاقتصادي للمشاريع المشيدة والنشطة: وجود متعامل واحد فقط في كل من المشاريع المشيدة والمجهزة والمشاريع النشطة يظهر عدم وجود استقرار أو جاذبية كافية للحفاظ على النشاط في المنطقة.
- فجوة بين المشاريع في طور الإنجاز وتلك النشطة: يبدو أن هناك تحديًا في المرور من مرحلة الإنجاز إلى النشاط الفعلي، مما قد يشير إلى مشكلات في التخطيط أو التنفيذ.

- **اقتراحات للتحسين:**

- تقديم الدعم والتحفيزات: قد تكون هناك حاجة لإعادة النظر في السياسات الحكومية أو الحوافز المقدمة لتحفيز النشاط الاقتصادي وجذب المزيد من المستثمرين.
- تحسين البنية التحتية والخدمات: استثمارات في تحديث البنية التحتية و
- توفير خدمات أفضل يمكن أن تعزز من جاذبية المنطقة للمستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين.
- برامج لتسريع الانتقال من الإنجاز إلى النشاط: تطوير برامج لمساعدة المشاريع على الانتقال بنجاح من مرحلة الإنجاز إلى النشاط الفعلي، مع التركيز على الجودة والكفاءة في التنفيذ.

المشاريع المنشطة:

يقدر مجموع المتعاملين الاقتصاديين 31 متعامل منهم متعامل اقتصادي واحد(1) فقط ناشط اي بنسبة 3.22% تمثل نسبة ضعيفة جدا بالنسبة للمشاريع المرتقبة ويتمثل نشاط هذا المشروع في صناعة مواد الالمنيوم (غرايس

خالد) حسب تصريحاته المشروع ناشط منذ سنة 2018 ويوظف 7 عمال مباشرين وطاقته الإنتاجية تقدر ب 50 وحدة لكل منتوج في الشهر.

المشاريع المشيدة والمجهزة وغير نشطة:

مشروع واحد منجز بنسبه 99% تنقصه الأرضية في مدخل البناية وكان في طور الانجاز مجهز وقابل للنشاط يتمثل هذا المشروع في: مذبح صناعي (شرادي محمد) طاقته الإنتاجية 1000 وحده في الساعة، كما يعد بتوظيف 30 عامل مباشر في بداية المشروع يتمثل انشغاله في انعدام شبكة الكهرباء والغاز كما يطلب توفير الامن داخل المنطقة.

مشاريع في طور الإنجاز:

تقدر نسبتهم بـ 64.51% من العدد الإجمالي للمتعاملين الاقتصاديين تعود هذه المشاريع لـ 20 متعامل اقتصادي منهم:

– مشروعين إثنين (02) تفوق نسبة تقدم الأشغال فيهم 90% يتمثلون في مشروع التحويل الصناعي للورق ومشروع تصنيع معدات بناء وتصنيع المعادن.

–ثلاث مشاريع لنفس المستثمر (جايب عمار) تفوق نسبة تقدم الأشغال فيهم 85% يوجد من بينهم مشروع شبه كامل ونصف العتاد موجود في المستودع ويتمثل في مشروع إعادة تدوير الإطارات وتدوير البلاستيك هذه التكنولوجيا الجديدة الفريدة من نوعها في إفريقيا، وحسب تصريحات صاحب المشروع والبطاقة التقنية الخاصة بالمشروع (نسخة مرفقة) تم الانتهاء من بناء 5000م ^{2} وقوة العمل الدائمة 35 وكيل و100 عامل غير مباشر والمبلغ المنفق على الاستثمار يقدر بـ 1 مليار دينار أما بالنسبة لوحدة إعادة تدوير

البلاستيك سيوظف 25 عامل دائم وحدد تاريخ بداية النشاط سنة 2023.

– يوجد طريق ثانوي يتوسط المشروعين والذي يفصل المصنع إلى منطقتين ويعرقل السير الحسن لنشاطه، لذا فهو يطالب بتسوية الوضعية ومنحه رخصة بناء معدلة وذلك بدمج الطريق الذي يفصل المشروع.

- **مشروع مصنع للمياه المعدنية (شركة الجوهرة):**

والذي تقدر نسبة أشغاله حوالي 40% وحسب تصريحات المسير الذي التقينا به يوم الزيارة أن المشروع يعود لمالك مشروع المشروبات الغازية المتواجد في المنطقة الصناعية زعرورة1 وهو ناشط، حيث أنه يطالب من مديرية الموارد المائية مرافقته في إنجاح المشروع وذلك بالتسهيل له في منح التراخيص الخاصة بتحاليل المياه.

- **بالنسبة للمشاريع التجارية:**

قيد الانجاز المتواجدة في هذه المنطقة تطرقنا للحديث مع صاحب مشروع المركز التجاري (درويش مهدي لكحل)، والذي يطالب بتسريع الإجراءات من طرف مديرية أملاك الدولة التغيير تسمية المؤسسة الذي طلبته مصالح التجارة منه وذلك لإكمال إجراءات انطلاق المشروع.

- مشروع يتمثل في تحويل وتصبير التمور (رزازقي عبد المجيد) نسبة تقدم الأشغال فيه حوالي 40% والذي صرح لنا أنه يعاني من نقص السيولة، حيث أنه تحصل على موافقة من البنك لكن انتهت مدة صلاحيتها (délai fin d'utilisation) في انتظار تجديدها، وهذا راجع لتباطؤ الأشغال بسبب نقص التهيئة والتباطؤ في منحه التراخيص.
- مشروع مختص في صناعات الإعلام الآلي والإلكتروني (SARL STEPCOM)، وهو من المشاريع المهمة والتي تفتقر المنطقة إليها، نسبة الإنجاز متقدمة نوعا ما، وهو يطلب المرافقة للاستفادة من الامتيازات الجبائية، كما تم توجيهه يوم الزيارة من طرف مدير الوكالة الجزائرية لتطوير الاستثمار لكيفية الاستفادة من المزايا الجبائية.
- مشروع تخزين وتعليب وتغليف المواد الغذائية (صنادي نذير) نسبة الأشغال متقدمة وهو يطلب الربط بالكهرباء والغاز وتوفير الأمن.
- مشروع صناعة البسكويت والشكولاتة (عشير أحمد) نسبة تقدم الأشغال 60% يطلب تغيير النشاط إلى تجفيف الخضر والفواكه.

المشاريع غير المنطلقة:

وتقدر نسبتهم بـ 29.03% من العدد الإجمالي وتعود هذه المشاريع لـ 9 متعاملين اقتصاديين، وفي زيارتنا للمنطقة وجدنا مستثمر واحد فقط وكان انشغاله تغيير النشاط.

3.1) المنطقة الصناعية عين بوشقيف:

الموقع:

تقع المنطقة الصناعية عين بوشقيف في دائرة الدحموني ببلدية عين بوشقيف.

بطاقة تقنية للمنطقة الصناعية عين بوشقيف:

- تاريخ الانشاء 2011/04/19.
- الهيئة المالكة أملاك الدولة.
- الهيئة المسيرة لا توجد هيئة مسيرة.
- المساحة الاجمالية 318 هكتار 72 ار 95 س ار.

- المساحة المخصصة للاستثمار 179.67 هكتار.
- عدد القطع 334 قطعة موجهة للاستثمار غير قابلة لتنازل.

طبيعة نشاطات المنطقة:

صناعات غذائية. –صناعات ميكانيكية. –مواد البناء. – نشاطات متفرقة.

–عدد عقود الامتياز الممنوحة للمستثمرين هي 02 لمستثمرين وتتمثل في 09 قطع.

- **عدد المتعاملين الاقتصاديين:** 02

مؤسسات اقتصادية.

- ✓ **التهيئة داخل المنطقة الصناعية:**
- ✓ شبكة الطرقات: تشكل شبكة الطرقات حوالي 52 كلم طور الإنجاز 82%.
- ✓ شبكة الصرف الصحي: تقدر بـ 26 كلم نسبة تقدم الأشغال 90%.
- ✓ شبكة مياه الأمطار: تقدر بـ 34 كلم نسبة تقدم الأشغال 90%.
- ✓ شبكة المياه: AEP: تقدر بـ 26 كلم نسبة الأشغال بها 90% المصدر lamene غير موجود، بها خزان مائي 5000م برج ماء 500م.
- ✓ شبكة ضد الحرائق AI: منعمة.
- ✓ شبكة الكهرباء: تم جلب الكهرباء من طرف مستثمر لـ 35 كلم وهي طور الإنجاز.
- ✓ شبكة الغاز: مركز تخفيض الغاز موجود بنسبة 30%.
- ✓ شبكة الهاتف والانترنت: على مسافة 18.60 كلم نسبة الانجاز 75%.
- ✓ شبكة الإنارة العمومية: منعدمة.
- ✓ الجدار الخارجي Mure de clôture: منعدم.
- ✓ الطريق مهيئة جزئيا.
- ✓ انعدام غطاء البالوعات بالنسبة لشبكة الصرف الصحي.

الجدول 2- 5 **وضعية المشاريع الاستثمارية للمنطقة الصناعية عين بوشقيف:**

وضعية المشاريع	عدد المتعاملين الاقتصاديين	عدد القطع
المشاريع غير المنطلقة	1	3
المشاريع في طور الإنجاز	1	6
المشاريع المتوقفة	0	/

المشاريع النشطة	0	/
القطع المتاحة	/	325
المجمـــــــــــوع	2	334

لنلقِ نظرة على وضعية المشاريع الاستثمارية في المنطقة الصناعية عين بوشقيف استنادًا إلى البيانات المقدمة:

- **التحليل:**

1) المشاريع غير المنطلقة:

– يوجد متعامل اقتصادي واحد فقط مع 3 قطع، مما يشير إلى وجود بداية بطيئة جدًا للنشاط الاستثماري في المنطقة. هذا يمكن أن يعكس عدم وجود الدعم الكافي أو الاهتمام من قبل المستثمرين.

2) المشاريع في طور الإنجاز:

– توجد قطعة واحدة فقط تشمل 6 قطع، مما يدل على وجود بعض النشاط لكن بمستوى محدود جدًا. هذه البيانات تظهر أن المنطقة تعاني من نقص في الجذب لمشاريع كبيرة أو متوسطة الحجم.

3) المشاريع المتوقفة والنشطة:

– لا يوجد أي متعاملين اقتصاديين أو قطع تحت هذين التصنيفين، مما يؤكد على الصعوبات التي تواجهها المنطقة في تحفيز النشاط الاقتصادي المستدام والمتواصل.

4) القطع المتاحة:

– يوجد 325 قطعة متاحة، وهذا رقم كبير يعكس الإمكانيات الكبيرة للمنطقة لكنه يشير أيضًا إلى عدم استغلال هذه الإمكانيات حتى الآن.

- **النقد:**

– عدم استغلال الفرص: الكم الهائل من القطع المتاحة مع وجود نشاط استثماري ضعيف يظهر فجوة كبيرة بين الإمكانيات والاستفادة الفعلية منها.

–ضعف الجاذبية الاستثمارية : البيانات تشير إلى أن المنطقة ليست جذابة بما يكفي لجذب المستثمرين الكبار أو للحفاظ على نشاط المشاريع القائمة.

- **اقتراحات للتحسين:**

– تعزيز البنية التحتية والخدمات: الاستثمار في تحسين البنية التحتية وتقديم خدمات أفضل قد يساعد في جعل المنطقة أكثر جاذبية للمستثمرين.

–حوافز للمستثمرين : تقديم حوافز ضريبية أو تخفيضات في الرسوم يمكن أن يحفز المستثمرين على بدء مشاريع جديدة أو توسيع النشاطات القائمة.

–برامج دعم المشاريع : تطوير برامج لدعم المشاريع الجديدة من خلال التمويل أو الاستشارات قد يسهم في تحسين معدلات النجاح للمشاريع الجديدة وتعزيز النشاط الاقتصادي في المنطقة.

المشاريع في طور الإنجاز:

هناك مشروع واحد في طور الانجاز ويتمثل في مشروع تحويل وإنتاج الصلب TRANSFORMATION ETPRODUCTION D'ACIER، وهو من أهم المشاريع الموجودة على مستوى المنطقة وحسب تصريح صاحب المشروع: أن مشروعه هو الوحيد في إفريقيا وسيوظف أكثر من 200 عامل، وبادر بجلب الكهرباء والغاز من بلدية مهدية حوالي 35 كلم بإمكانياته الخاصة، وهو الآن بحاجة ماسة لحوامل الأعمدة (les chaines175)، والتي تنقصه منها حوالي 1500 وحدة.

المشاريع غير المنطلقة:

شركة خاصة بصنع عجائن والبسكويت لم تنطلق في إنجاز المشروع.

مناطق النشاطات:

تمثل مناطق النشاطات وسيلة لتهيئة الإقليم لعلاقتها بتنمية الاقتصادية، فهي تعتبر بمثابة مساحات مهيأة مسبقا لاستقبال مختلف الأنشطة الاقتصادية، بما فيها المشاريع ذات الطابع الصناعي، وبذلك فهي تشبه المناطق الصناعية.

1.2) منطقة النشاطات مهدية:

الموقع: تقع هذه المنطقة في عاصمة دائرة مهدية.

بها قطع قابلة لتنازل مسيرة من طرف الوكالة العقارية للتسيير والتنظيم الحضريين وقطع بعقود غير قابلة لتنازل مسيرة من طرف مديرية الصناعة مع أملاك الدولة.

بطاقة التقنية لمنطقة النشاطات مهدية:

- تاريخ الانشاء 1991/06/12. قرار تحويل الملكية 2001/07/31.
- الهيئة المالكة أملاك الدولة والوكالة العقارية للتسيير والتنظيم الحضريين.

- الهيئة المسيرة لا توجد هيئة مسيرة.
- المساحة الاجمالية 10 هكتار 35 ار 63 سنتيار.
- عدد القطع 68 قطعة موجهة للاستثمار.

الجزء الأول:

– مخصص لأصحاب عقود الملكية وعددهم 61 قطعة الخاصة بـ 20 مستثمر.

–عدد القطع الأرضية ذات العقود الملكية تقدر بـ 60 عقد الخاصة بـ 19 مستثمر.

–كل العقود مشهرة ما عدا عقد واحد غير منجز خاص بمستثمر واحد درقاوي الناصر غير ناشط.

الجزء الثاني:

مخصص لأصحاب عقود الامتياز وعددهم 7 قطع بمساحة إجمالية قدرها 9860م² العقد مشهر.

- **عدد المتعاملين الاقتصاديين:** 21 مؤسسة اقتصادية.
- ✓ **التهيئة داخل منطقة النشاطات مهدية:**
- ✓ **شبكة الطرقات:** غير مهيئة جد سيئة والتي تسبب رفض الزوار والزبائن الدخول.
- ✓ **شبكة الصرف الصحي:** مهيئة جزئيا بمساهمة المستثمرين.
- ✓ **شبكة المياه:** مهيئة جزئيا بمساهمة المستثمرين.
- ✓ **شبكة الإنارة العمومية:** منعدمة.
- ✓ **الجدار الخارجي:** منعدم.

الجدول 2- 6 **وضعية المشاريع الاستثمارية لمنطقة النشاطات مهدية:**

وضعية المشاريع	عدد المتعاملين الاقتصاديين	عدد القطع
المشاريع غير المنطلقة	4	13
المشاريع في طور الإنجاز	06	13
المشاريع الجاهزة غير نشطة.	3	07
المشاريع النشطة	08	35
القطع المتاحة	/	/
المجمـــــــــــوع	21	68

نظرة على وضعية المشاريع الاستثمارية لمنطقة النشاطات مهدية بناءً على البيانات المقدمة تكشف عن الأتي:

- **التحليل:**

1) المشاريع غير المنطلقة:

تشمل 4 متعاملين اقتصاديين و13 قطعة، مما يعكس وجود بعض الفرص التي لم تُستغل بعد. يمكن أن يكون هذا بسبب تحديات متعلقة بالتمويل، البيروقراطية، أو عدم اليقين الاقتصادي.

2) **المشاريع في طور الإنجاز:**

يوجد 6 متعاملين يعملون على 13 قطعة، مما يشير إلى نشاط تطويري محدود ولكن مستمر. هذا يعكس وجود استثمار متواصل رغم التحديات.

3) المشاريع الجاهزة غير نشطة:

متعاملين مع 7 قطع يشير إلى وجود عقبات تحول دون تفعيل هذه المشاريع بعد الانتهاء من تجهيزها، هذه قد تكون مشكلات تسويقية أو فجوات في الطلب السوقي.

4) المشاريع النشطة:

متعاملين مع 35 قطعة، مما يدل على نجاح نسبي في النشاط الاقتصادي داخل المنطقة. هذا يعتبر مؤشر إيجابي على جاذبية البيئة الاستثمارية لمهدية.

5) **القطع المتاحة:**

لا توجد بيانات عن قطع متاحة جديدة، مما قد يشير إلى استغلال كامل للمساحات المتوفرة أو عدم تحديث البيانات.

- **النقد:**

– ضعف في التفعيل: وجود مشاريع جاهزة ولكن غير نشطة يشير إلى ضعف في الجانب التسويقي أو محدودية الطلب على ما تقدمه هذه المشاريع.

– البطء في الانطلاق: وجود مشاريع غير منطلقة يمكن أن يكون نتيجة لعوائق بيروقراطية أو تحديات تمويلية يجب معالجتها.

- **اقتراحات للتحسين:**

–تحفيز المشاريع الغير منطلقة والغير نشطة : ربما يكون هناك حاجة لإعادة النظر في السياسات وتقديم حوافز لتحفيز هذه المشاريع على البدء والنشاط.

–تعزيز التسويق والطلب : تطوير استراتيجيات تسويقية فعالة وبحث السوق لفهم وتحفيز الطلب على المنتجات أو الخدمات التي تقدمها هذه المشاريع.

– تسهيل البيروقراطية وتحسين الدعم: تبسيط الإجراءات البيروقراطية وتقديم دعم أفضل للمستثمرين لتسريع وتيرة البدء والتشغيل الناجح للمشاريع.

المشاريع النشطة:

–عدد المشاريع النشطة تقدر بـ 8 مشاريع أي نسبة 38.09% من العدد الإجمالي للمتعاملين الاقتصاديين من بين المشاريع التي تم معاينتها.

–مطاحن الكبرى لبلدية مهدية في حالة نشاط منذ سنة 2017 الطاقة الإنتاجية 1253.60 طن اليوم عدد العمال 72 عامل.

–مؤسسه تحويل الحديد وهي ناشطه منذ سنه 2007 وتوظف 42 عامل، صرح انه أودع ملف للحصول على رخصه بناء منذ سنه 2018 لتوسعة مشروعه واضافة مؤسسة تصنيع السلك المجلفن، حيث تفتقر المنطقة لهذا المنتوج، اذ قدمت وعود توظيف 20 عامل في بداية المشروع بالإضافة الى مشروع انتاج البذور.

–مؤسسة تحويل الرخام والتي تنشط منذ سنة 2020 ووظف 4 عمال مباشرين، حيث يطلب صاحب المؤسسة النظر في تهيئة المنطقة لتسهيل دخول الزبائن.

–محطة خدمات رقم 01. _ محطة خدمات رقم 02. _ صناعة البلاط. _ مذبح.

المشاريع المشيدة والمجهزة والغير ناشطة: عددهم 03 مشاريع وهم:

- مشروع مطحنة مهيأ كليا والعتاد موجود جاهز للانطلاق سبب توقفه يعود الى انتظار حصوله على ترخيص من مستوى المركزي، حيث صرح مدير المؤسسة ان الطاقة الانتاجية للمطحنة 280 طن/اليوم، كما توظف حوالي 65 عامل مباشر في بداية المشروع، ومن الدوافع التي جعلته يختار هذا المشروع طبيعة المنطقة كونها فلاحية بامتياز (توفر القمح) والاستهلاك الكبير لمادة السميد في المنطقة والمساهمة في امتصاص البطالة على مستوى المنطقة.
- مؤسسة مواد البناء (صايب عبد الوهاب) متوقف عن النشاط
- مؤسسه صناعه البلاط (سليمي محمد) مجهزه وغير نشطة

اصحاب المشاريع غير منطلقة: وعددهم 04 مشاريع في 13 قطعة وهم:

- ✓ مؤسسة تغذية الحيوانات.

- ✓ مؤسسة جمع ومعالجة الجلود: صاحبها متوفي.
- ✓ مذبح دواجن.
- ✓ مؤسسة مواد البناء.

اصحاب المشاريع طور الانجاز: 6 مشاريع بها جدار خارجي فقط 13قطعة.

- ✓ مؤسسة مواد البناء (لعروسي علي).
- ✓ مؤسسة مواد البناء (بن صديقي المدني).
- ✓ مؤسسة المواد البناء (حيرش نعار).
- ✓ مؤسسه مواد البناء (جلولي الرابح).
- ✓ مؤسسة مواد البناء (وضاح محمد).
- ✓ مؤسسه صناعه البلاط (عياط محمد).

2.2) منطقه النشاطات قصر الشلالة:

الموقع: تقع في بلدية قصر الشلالة.

بطاقة التقنية للمنطقة النشاطات قصر الشلالة:

- ➢ تاريخ الانشاء 1999/1/9/24 معدل في 2013/12/22.
- ➢ الهيئة المالكة املاك الدولة.
- ➢ الهيئة المسيرة لا توجد هيئة مسيرة.
- ➢ المساحة الاجمالية 22.30 هكتار.
- ➢ المساحة المخصصة باستثمار 14.28 هكتار.
- ➢ عدد القطع 110 قطعة موجهة للاستثمار.

_3 قطع قابلة للتنازل 107.

_107 قطعة غير قابلة للتنازل.

- ➢ عدد المتعاملين الاقتصاديين: 38 مؤسسة اقتصادية.

التهيئة داخل منطقة النشاطات قصر الشلالة:

- ✓ شبكة الطرقات: مهيأة.

- ✓ شبكة الصرف الصحي: مهيأة.
- ✓ شبكة المياه: مهيأة.
- ✓ شبكة الانارة: العمومية موجودة وغير شغالة.
- ✓ شبكه الهاتف الثابت والانترنت: منعدمة.

لاحظت اللجنة ان المنطقة المهيأة ولابد من هيئة مسيرة للحفاظ عليها خاصة من ناحية الامن والنظافة.

انشغالات المستثمرين: المطالبة بشبكة الفيبروتيك والهاتف ثابت.

الجدول 2- 7 : **وضعية المشاريع الاستثمارية لمنطقة النشاطات قصر الشلالة:**

وضعية المشاريع	عدد المتعاملين الاقتصاديين	عدد القطع
المشاريع غير المنطلقة	11	13
المشاريع في طور الإنجاز	18	37
المشاريع المشيدة والمجهزة وغير نشطة	0	0
المشاريع النشطة	9	24
القطع المتاحة	/	36
المجمـــــــــــوع	38	110

دعونا نلقي نظرة تحليلية على وضعية المشاريع الاستثمارية لمنطقة النشاطات قصر الشلالة استنادًا إلى البيانات المقدمة:

- **التحليل:**

1) المشاريع غير المنطلقة:

توجد 11 متعامل اقتصادي مع 13 قطعة، مما يعكس وجود عدد من المشاريع التي لم تبدأ بعد. هذا قد يشير إلى وجود عقبات تحول دون بدء هذه المشاريع، مثل مشاكل تمويلية أو بيروقراطية.

2) المشاريع في طور الإنجاز:

يوجد 18 متعامل اقتصادي يعملون على 37 قطعة، مما يدل على وجود نشاط تطويري متواصل في المنطقة، هذا مؤشر جيد على استمرارية الاستثمار والجهود المبذولة لإكمال المشاريع.

3) المشاريع المشيدة والمجهزة وغير نشطة:

لا توجد مشاريع في هذه الفئة، مما يعني أن جميع المشاريع التي تم بناؤها وتجهيزها إما أن تكون نشطة أو ما زالت قيد الإنجاز.

4) المشاريع النشطة:

9متعاملين مع 24 قطعة يظهرون نجاحًا في تفعيل المشاريع بعد إتمامها. هذا يشير إلى بيئة داعمة للاستثمار والنشاط الاقتصادي في المنطقة.

5) القطع المتاحة:

وجود 36 قطعة متاحة يدل على أن هناك مساحة لمزيد من التوسع والاستثمار، مما يمكن أن يكون فرصة جيدة لجذب مستثمرين جدد.

- **النقد:**

– بطء الانطلاق : وجود عدد كبير من المشاريع غير المنطلقة يطرح تساؤلات حول العقبات التي تواجه المستثمرين ويشير إلى الحاجة لتحسين الظروف الاستثمارية.

- **اقتراحات للتحسين:**

– تعزيز البنية التحتية والخدمات: قد يساهم تحسين البنية التحتية وتقديم خدمات أفضل في جعل المنطقة أكثر جاذبية للمستثمرين.

–تقديم حوافز للمشاريع الجديدة : من الممكن أن تساعد الحوافز، مثل تخفيضات ضريبية أو دعم تمويلي، في تحفيز المشاريع غير المنطلقة على البدء.

–برامج دعم المشاريع : تطوير برامج توجيه ودعم للمستثمرين الجدد قد يساعد في تخطي العقبات البيروقراطية والتمويلية ويسرع من وتيرة البدء والتشغيل الناجح للمشاريع.

هذه التحليلات والاقتراحات تهدف إلى تقديم نظرة شمولية حول وضعية المشاريع الاستثمارية في قصر الشلالة وتقديم بعض الطرق لتعزيز النشاط الاقتصادي في المنطقة.

المشاريع النشطة:

عدد المشاريع النشطة تقدر 09 مشاريع اي نسبة 23.68% وهم:

- ✓ مشروع المراقبة التقنية للسيارات.
- ✓ مشروع تغذية الانعام.
- ✓ غرف تبريد.
- ✓ تحويل المواد البترولية.
- ✓ المواد البناء.
- ✓ ورشه الخراطة والتفريز.
- ✓ صناعة التغذية الانعام.
- ✓ شبكة ملحومة (treillis soude).
- ✓ الديوان الجزائري للحبوب O.A.I. C (CESSION).

المشاريع في طور الانجاز: عددها18

وتختلف نسب الانجاز من مشروع لأخر وتتراوح من 5% الى 60% من بينهم:

1. **خمس5 مشاريع لكل من المستثمرين:**

صيد العموري، بودلة حسين، بودلة مصطفى، بودلة احمد، بلفضل خضرة، تم بناء ما يقارب من 5 الى 30% من البناية بدون لجوء للهيئة الوطنية للبناء، وحسب تصريحاتهم يرجع هذا النقص الخبرة وعدم تلقي توجيهات من مكتب الدراسات حيث ان الشهادة التي تقدمها الهيئة الوطنية للرقابة التقنية لبناء مهمة جدا بالنسبة لطلب القرض منهم من يطالب بإيجاد الطريقة للحصول على الشهادة ومنهم من يطالب بتغيير النشاط والتمكن التمويل المشروع بمالهم الخاص بعد ان رفض طلبهم للقرض من طرف البنك بسبب عدم تحصلهم على هذه الشهادة من طرف البنك.

2. **مشروع التجفيف الخضر والفواكه (شركة امير اسماعيل):**

منجز 60% رخصة البناء صالحة لغاية 2025 متحصل على موافقة بنكية لتمويل ووعدنا بانطلاق المشروع فيتقرب الآجال.

3. **مشروع وحدة صناعة مواد البناء (تريكي عبد الرحمان):**

والذي صرح لنا ان نسبة الاشغال تقدر حسب الدراسات التقنية للمشروع وانه يطالب بتغيير النشاط الى مشروع تحويل حليب الماعز وحليب البقر الذي يتماشى مع مشروعه الفلاحي.

4. مشروع لغرف التبريد (تومي النجاة):

منجز بالنسبة 60% في انتظار التمويل من طرف البنك.

5. مشروع لغرف التبريد (زياني محمد):

نسبه تقدم الاشغال 50% رخصة البناء حديثة الاستلام.

6. مشروع تحويل الرخام (مغيت امين):

وصرح لنا صاحب المشروع انه ناشط جزئيا وانه يسدد اشتراكات الضمان الاجتماعي، وكذا الضرائب في انتظار تحصله على رخصة البناء بإكمال مشروعيه.

7. مشروع النجارة الخشب (فيلالي عبد الحميد مراد):

والذي يطلب بتغيير النشاط الى مصنع الحليب والمكمل لمشروعه تربية ابقار المقدرة ب 550 بقرة حلوب. وهو في طور انجاز ويعد بإنشاء المصنع خلال مده اقصاها سنة بماله الخاص، حين يتحصل على الموافقة المبدئية لتغيير النشاط.

8. قاعة الحفلات بها كل المرافق (مقهى ومطعم):

للمستثمر عيساوي رابح نسبة انجاز المشروع تقدر ب 80% منجزة وفق المعايير اللازمة، كما يطلب بمنحه شهادة المطابقة بالنسبة لقاعة الحفلات.

المشاريع غير المنطلقة:

عددها 11 مشروع يوم الزيارة التقينا مع وكيل المستثمرة عمرة حجيج حيث انه صرح لنا ان استفادت من قطعة سنه 2016، وتم منحه رخصة البناء سنه 2021 وملفه على مستوى العدالة وهو يطالب بعدم تنفيذ اجراءات القضائية ويلتزم بانطلاق في الاشغال.

3.2) منطقة النشاطات السوقر:

الموقع:

تقع في عاصمة دائرة السوقر.

بطاقة التقنية لمنطقة النشاطات السوقر:

- التاريخ الانشاء 1996/3/17.
- الهيئة المالكة النوالة العقارية.
- الهية المسيرة وحدة تسير المناطق الصناعية والمناطق النشاطات تيارت.
- المساحة الاجمالية 18.35 هكتار.
- المساحة المخصصة للاستثمار 16.47 هكتار.
- عدد القطع 64 قطعة موجهة الاستثمار.
- عدد المتعاملين الاقتصاديين 42 مؤسسة اقتصادية.

_التهيئة داخل منطقة النشاطات السوقر:

- ✓ **شبكة الطرقات:** تشكل شبكة الطرق حوالي هكتار 2,69 كم مهيأة.
- ✓ **شبكة الصرف الصحي:** شبكة الصرف الصحي المدمجة بالطول 2,8 كم مهيأة.
- ✓ **شبكة المياه: شبكة** المياه الشرب بالطول 2,80 كم مهيأة.
- ✓ **شبكة الانارة العمومية:** الانارة العمومية تتكون من 93 مصباح.
- ✓ **شبكة الهاتف الثابت والانترنت:** منعدمة.
- ✓ **شبكه الغاز:** شبكة الغاز تغطي جزء من منطقة النشاطات.
- ✓ **شبكة الكهرباء :** متوفرة.
- ✓ **الجدار الخارجي:** موجود.

كما لاحظت اللجنة موجود 3 بنايات فوضوية داخل المنطقة.

الجدول 2- 8 **وضعية المشاريع الاستثمارية لمنطقة نشاطات السوقر:**

وضعية المشاريع	عدد المتعاملين الاقتصاديين	عدد القطع
المشاريع غير المنطلقة	14	20
المشاريع في طور الإنجاز	13	16
المشاريع المنشئة وغير نشطة	7	12
المشاريع النشطة	8	14
القطع المتاحة	/	2
المجمـــــــــــوع	42	64

إليك تحليل لوضعية المشاريع الاستثمارية لمنطقة نشاطات السوقر وفقًا للبيانات المقدمة:

- **التحليل:**

1) المشاريع غير المنطلقة:

– هناك 14 متعامل اقتصادي مع 20 قطعة، مما يدل على وجود عدد من المشاريع التي لم تبدأ بعد. هذا قد يشير إلى وجود تحديات تمويلية، بيروقراطية، أو عدم كفاءة في تحديد الفرص الاستثمارية.

2) المشاريع في طور الإنجاز:

– يوجد 13 متعامل اقتصادي يعملون على 16 قطعة، مما يظهر أن هناك بعض النشاط ولكنه محدود، هذه الأرقام تعكس استمرارية الاستثمار وجهود إتمام المشاريع الجارية.

3) **المشاريع المنشئة وغير نشطة:**

– 7متعاملين اقتصاديين مع 12 قطعة يظهرون وجود مشاريع تم بناؤها وتجهيزها ولكنها لم تنشط بعد. هذا قد يشير إلى مشكلات في الطلب، التسويق، أو توجيه المشاريع بطريقة تلبي احتياجات السوق.

4) المشاريع النشطة:

– 8متعاملين مع 14 قطعة، مما يعكس نجاح بعض المشاريع في الدخول في طور النشاط. هذا يدل على وجود بعض الجاذبية للمنطقة وقدرتها على دعم المشاريع الاقتصادية.

5) القطع المتاحة:

– يوجد 2 قطعة متاحة فقط، مما يشير إلى أن الغالبية العظمى من الأراضي قد تم تخصيصها بالفعل، سواء للمشاريع القائمة أو تلك التي هي في مراحل التطوير.

- **النقد:**

–تحديات البدء : العدد الكبير نسبيًا من المشاريع غير المنطلقة يطرح تساؤلات حول العقبات التي تواجه المستثمرين ويعكس الحاجة لتحسين الظروف الاستثمارية.

–مشكلات الاستدامة والنشاط : وجود مشاريع منشئة لكن غير نشطة يظهر وجود فجوة بين التوقعات والواقع السوقي الذي تواجهه هذه المشاريع.

- **اقتراحات للتحسين:**

– تحفيز المشاريع الغير منطلقة وغير النشطة: قد تكون هناك حاجة لإعادة النظر في السياسات وتقديم حوافز لتحفيز هذه المشاريع على البدء والنشاط.

–تعزيز التسويق والدعم اللوجستي : تطوير استراتيجيات تسويقية فعالة وتحسين الدعم اللوجستي قد يساعد في تحويل المشاريع المنشئة إلى مشاريع نشطة بنجاح.

–تبسيط الإجراءات وتحسين الدعم : تقليل البيروقراطية وتحسين دعم المستثمرين قد يسرع من وتيرة بدء وتشغيل المشاريع بنجاح في المنطقة.

هذه التحليلات والاقتراحات تهدف إلى تقديم نظرة شمولية حول وضعية المشاريع الاستثمارية في منطقة نشاطات السوقر وتقديم بعض الطرق لتعزيز النشاط الاقتصادي في المنطقة.

مشاريع النشطة:

عدد المشاريع النشطة تقدر 08 مشاريع وهي نسبة 19.4%، وهي نسبة ضعيفة جدا بالنسبة لمنطقة الصناعية مهيئة وتتوفر بها كل الشروط.

من بين مشاريع النشطة التي زارتها اللجنة هي:

– مشروع محمصة القهوة (EURL RAYAN CAFE):

وهي مؤسسة ناشطة منذ سنة 2010 توظف 5 عمال تطلب التسريع في إجراءات تحويل الملكية.

–مشروع الخرسانة والجبس (EURL AGGLO BETON):

يوظف 5 عمال ليس لديها اي طلب.

– مشروع مشروبات الغازية (SARL RODAN):

بداية النشاط منذ سنة 2021 يوظف 12 عامل مباشر يطلب المساعدة في توسعه المشروع لبيع المياه المعدنية.

– مؤسسة BATICIM:

من المؤسسات الناشطة والذي يقدر عدد العمال بها 43، وهي في تراجع بعد ما كان عددهم يفوق 150 عامل، وهذا راجع لزيادة المنافسة لنفس النشاط.

المشاريع المشيدة والغير ناشطة:

عددها 7 مشاريع نذكرهم فيما يلي:

أ) مؤسسة صنع الحليب:

كانت مؤسسة ناشطة وتوقفت عن النشاط وحسب تصريحات صاحب المشروع انه منح حصته من المسحوق الحليب لمؤسسة صنع الحليب GIPLAIT اثناء القيام بعملية التوسعية لمشروعها لضمان البقاء الحصة داخل الولاية، وحين اكتمال اشغال التوسعة تعرض لازمة مالية لم تسمح لها بإعادة انطلاق المشروع في ذلك الوقت، والان هو في صدد اعادة الانطلاق في مشروع واسترجاع حصته من مسحوق الحليب.

ب) **مؤسسة الصناعة الشبه الصيدلانية.**

ت) **مؤسسة التحويل المعادن:** قصد تحويل الملكية بين الورثة.

ث) **مؤسسة مشروبات الغازية:** توقف عن نشاط بسبب وفاة الملك.

ج) **مؤسسة صناعة الزجاج:** كانت مؤسسة ناشطة وبعدما توفي المالك توقفت وتم بيعها في المزاد العلني والمالك الجديد لم يباشر النشاط.

ح) **مؤسسة مشروبات الغازية:** تم بيع المؤسسة والمالك الجديد لم يباشر النشاط.

خ) **مؤسسة صناعة الانابيب البلاستيكية:** الخاصة بالري الزراعي.

المشاريع في طور الانجاز:

عدد المشاريع يقدر ب 13 مشروع لم نصادف اي مستثمر يوم الزيارة.

المشاريع غير المنطلقة:

عدد مشاريع يقدر ب 14 المشروع لم يصادف اي مستثمر يوم الزيارة.

4.2) منطقة النشاطات فرندة:

الموقع:

الطريق الوطني رقم 14 بلدية فرندة.

- تاريخ الانشاء 1985.
- الهيئة المالكة الوكالة العقارية واملاك الدولة.
- الهيئة المسيرة وحدة تسيير المناطق الصناعية والمناطق النشاطات تيارت.
- المساحة الاجمالية 50 هكتار.

- المساحة المخصصة 30.59 هكتار.
- عدد القطع 103 قطعة موجهة للاستثمار.

بطاقة تقنية لمنطقة النشاطات فرندة:

- عدد المتعاملين اقتصاديين: 60 مؤسسة اقتصادية.

التهيئة داخل منطقة النشاطات:

- ✓ **شبكة الطرقات:** تشكل شبكة الطرق حوالي 6 كم.
- ✓ **شبكة الصرف الصحي:** شبكه الصرف الصحي مدمجة بطول 5.5 كم.
- ✓ **شبكة المياه:** شبكة المياه بطول 5 كم.
- ✓ **شبكة الانارة العمومية:** الانارة العمومية تغطي جزء من منطقة النشاطات.
- ✓ **شبكة الكهرباء :** موجودة.
- ✓ **شبكه الغاز:** بطول 5 كلم.

الجدول 2- 9 **وضعية المشاريع الاستثمارية لمنطقة النشاطات فرندة:**

وضعية المشاريع	عدد المتعاملين الاقتصاديين	عدد القطع
المشاريع غير المنطلقة	12	15
المشاريع في طور الإنجاز	23	26
المشاريع المنجزة وغير نشطة	03	03
المشاريع النشطة	22	42
القطع المتاحة	/	17
المجمـــــــــــوع	60	103

تحليل وضعية المشاريع الاستثمارية لمنطقة النشاطات فرندة يكشف عن عدة جوانب مهمة استنادًا إلى البيانات المقدمة:

- **التحليل:**

1) المشاريع غير المنطلقة:

- يوجد 12 متعامل اقتصادي مع 15 قطعة لمشاريع لم تبدأ بعد. هذا يعكس وجود بعض التحديات التي تحول دون بدء هذه المشاريع، مثل التحديات التمويلية أو التحديات البيروقراطية.

2) المشاريع في طور الإنجاز:

– يوجد 23 متعامل اقتصادي يعملون على 26 قطعة، مما يشير إلى وجود نشاط تطويري نشط في المنطقة. هذه المشاريع تمثل مرحلة وسيطة قبل الانتقال إلى النشاط الكامل، وتظهر التزامًا بإكمالها.

3) المشاريع المنجزة وغير نشطة:

– 3متعاملين اقتصاديين مع 3 قطع فقط في هذه الفئة، مما يعني أنه على الرغم من إكمال هذه المشاريع، لم تنتقل بعد إلى النشاط الكامل. يمكن أن تكون هذه المشاريع في حاجة إلى دعم تسويقي أو إعادة تقييم لجعلها قابلة للتشغيل.

4) المشاريع النشطة:

– هناك 22 متعامل اقتصادي ينشطون في 42 قطعة، مما يدل على وجود بيئة استثمارية نشطة وفعالة في المنطقة. هذه المشاريع تعتبر النواة الحيوية للنشاط الاقتصادي في المنطقة ومؤشر على استقرار وجذب الاستثمارات.

5) القطع المتاحة:

– 17 قطعة متاحة للاستثمار، مما يشير إلى وجود فرص للتوسع وجذب مزيد من المشاريع الاستثمارية إلى المنطقة.

- **النقد:**

– تحديات في الانطلاق والنشاط: وجود مشاريع غير منطلقة وأخرى منجزة لكن غير نشطة يشير إلى تحديات محتملة في التمويل، البيروقراطية، أو التسويق.

- **اقتراحات للتحسين:**

– تحفيز البدء والتشغيل: قد تكون هناك حاجة لإعادة النظر في السياسات الاستثمارية وتقديم حوافز مالية أو تسهيلات إدارية لتحفيز المشاريع غير المنطلقة وتسهيل بدء تشغيل المشاريع المنجزة.

–تعزيز البنية التحتية والخدمات: تحسين البنية التحتية وتوفير خدمات أفضل يمكن أن يزيد من جاذبية المنطقة للمستثمرين الجدد ويدعم النشاط الاقتصادي المستمر.

–برامج دعم وتطوير : تطوير برامج دعم تهدف إلى تسريع الانتقال من مرحلة الإنجاز إلى النشاط، بما في ذلك دعم التسويق والاستشارات الإدارية.

منطقة النشاطات فرندة تظهر إمكانيات كبيرة للنمو والتطور، ومن خلال تحسين الظروف الاستثمارية وتوفير الدعم المناسب، يمكن تعزيز النشاط الاقتصادي فيها بشكل كبير.

المشاريع النشطة:

عدد المشاريع النشطة تقدر ب 22 مشروع اي نسبة 36.66% وهي نسبة ضعيفة جدا مقارنة بعمر منطقة النشاطات والتهيئة الجيدة بها، من بين المشاريع النشطة التي زرناها.

أ) مطاحن فرندة الكبرى:

بداية نشاط هذه المؤسسة سنة2001 وتم توسعتها2018 القدرة الانتاجية بها 80 طن يوميا.

ب) مؤسسة تغذية انعام:

وهي للنفس المستثمر(مطاحن فرندة الكبرى) توظف حوالي 250 عامل اخر في نفس المنطقة لمزاولة نشاط مكملات غذائية بالفيتامينات المعدنية تم رفض طلب رخصة البناء بسبب عدم تحصله على عقد الامتياز الذي استلمه في 2021/9/26 كان قد مر ثلاث سنوات على الدراسة التقنية الاقتصادية للمشروع، والذي اصبح غير ذي جدوى مقارنة بما تسعى المؤسسة لإنجازه، وكونه يملك حظيرة تربية الدواجن تقدم بطلب تغيير النشاط الى المذبح الصناعي عملاق مدعم بغرف التبريد، قصد انجاز اللحوم قصابة الدواجن والارانب الطازجة والمجمدة والمثلجة، وذلك في لاحتياج السوق المحلية والوطنية لهذا النوع من المشاريع، والتي تتماشى مع مشروعه وحسب تصريحاته ان تحصل على الموافقة شفهية سنة 2020 لتغيير النشاط بشرط انجاز مشروع على ارض الواقع.

ت) مؤسسة نجارة الالمنيوم (حركوز خثير):

من الاوائل الذين استثمروا في هذه المنطقة بدأ نشاطه سنة 2018 ويوظف 12عامل مباشر، الطاقة الانتاجية تقدر ب 40 وحدة لكل نموذج يوميا، يطلب التوسعة في مشروعه المتمثل في انتاج لواحق الالمنيوم، وهو مشروع مكمل لمشروعه الحالي كما صرح لنا انه يتعاقد مع المؤسسات البناء (المقاولات) لصنع وتركيب منتجاته لذا يطلب تخصيص دفتر الشروط بالمنتوجات المحلية في الصفقات العمومية لزيادة الانتاج والتخليص في ثمن المنتوج بالنسبة للمؤسسات المستخدمة.

ث) شركة التحويل والتصبير الزيتون:

بدأ نشاطه سنه 2019 لديه 07 عمال عملية التسويق جيدة القدرة الانتاجية 5000 قنطار يطلب تسريع اجراءات

التوسعة المشروع الذي تم الموافقة عليه من طرف اللجنة الولائية.

ج) **مركز صناعة الخرسانة (حيداري محمد):**

والذي يوظف 20 عامل يطلب التزويد بالغاز وشبكة الصرف الصحي.

ح) **مذبحة الدواجن (بن يحي فضيل):**

والذي يطلب الانارة العمومية.

المشاريع المنجزة وغير نشطة:

ونذكر منها:

- **مشروع صناعة ابواب الحديدية:**

المشروع مجهز والعتاد موجود ولم ينطلق بعد لان المساحة الممنوحة لا تكفي لتخزين المواد الاولية المنتوجات، حيث صرح لنا صاحب المشروع انه طلب مساحة 3000م² وتم منحه 930م² لذا فهو يطلب توسعة المشروع.

- **مؤسسة النجارة العمومية:**

تم شراء الاسهم خاصة بهم طرف الشركة الخاصة وهي الان مغلقة لأسباب مجهولة.

- **شركة هيونداي:**

في طور بعث النشاط.

- **المشاريع في طور الانجاز:**

لم نصادف اي مستثمر يوم الزيارة.

المشاريع غير المنطلقة:

يوم الزيارة وجدنا مستثمر واحد صاحب مشروع صنع الحليب (ورشة دموش) وصرح لنا ان سبب عدم انطلاقهم في الاشغال هو انتظار تسوية العقد من طرف الوكالة العقارية.

5.2) منطقة النشاطات مدريسة:

الموقع: تقع في بلدية مدريسة.

- تاريخ الانشاء 1987.
- الهيئة المالكة ملك الدولة والوكالة العقارية.
- الهيئة المسيرة توجد هيئة مسيرة.

- المساحة الاجمالية 12.75 هكتار.
- المساحة المخصصة للاستثمار 9.16 هكتار.
- عدد القطع 39 قطعة موجهة للاستثمار.
- **21 مؤسسة اقتصادية:**

-11 ذات عقود ادارية مسلمة من طرف البلدية وتم تحويلها الى سكنات.

-1 مشروع ممنوح من طرف الوكالة العقارية (مشروع صناعة الاجر).

-9 عقود امتياز غير قابل للتنازل 12 قطعة.

التهيئة داخل منطقة النشاطات مدريسة:

- ✓ **شبكة الطرقات:** مهيئة.
- ✓ **شبكة الصرف الصحي:** مهيأة.
- ✓ **شبكة المياه:** شبكة مياه الشرب المهيأة جزئيا.
- ✓ **شبكة الانارة العمومية:** موجودة.
- ✓ **شبكة الكهرباء:** موجودة جزئيا.
- ✓ **شبكه الغاز:** موجودة.

وجود سكنات خاصة داخل المنطقة.

الجدول 2- 10 : **وضعية المشاريع الاستثمارية لمنطقه النشاطات مدريسة:**

وضعية المشاريع	عدد المتعاملين الاقتصاديين	عدد القطع
المشاريع غير المنطلقة	15	17
المشاريع في طور الإنجاز	3	3
المشاريع المشيدة والمجهزة وغير نشطة	2	3
المشاريع النشطة	1	1
القطع المتاحة	/	15
المجمـــــــــوع	21	39

تحليل وضعية المشاريع الاستثمارية لمنطقة النشاطات مدريسة يكشف عن بعض التحديات الكبيرة في تحفيز واستدامة النشاط الاقتصادي. إليك النظرة التحليلية والتوصيات المقترحة:

- **التحليل:**

1) المشاريع غير المنطلقة:

هناك 15 متعامل اقتصادي مع 17 قطعة لم تبدأ بعد. هذا العدد الكبير نسبياً من المشاريع غير المنطلقة يظهر وجود عقبات كبيرة قد تكون مالية أو بيروقراطية أو ربما عدم وجود الطلب الكافي.

2) المشاريع في طور الإنجاز:

– فقط 3 مشاريع مع 3 قطع تحت الإنجاز تعكس مستوى منخفض من النشاط في تطوير المشاريع. هذا يدل على تباطؤ في تقدم المشاريع المخطط لها.

3) المشاريع المشيدة والمجهزة وغير نشطة:

– 2 متعاملين اقتصاديين مع 3 قطع يدل على أن هناك مشاريع تم بناؤها وتجهيزها ولكن لم تنشط. هذا يظهر أن هناك مشكلة في جذب الأعمال أو الطلب بعد الانتهاء من الإعداد.

4) المشاريع النشطة:

– مشروع واحد فقط نشط، وهذا يظهر أن المنطقة تعاني من نقص حاد في الجذب والحفاظ على الأعمال النشطة.

5) القطع المتاحة:

– 15 قطعة متاحة للاستثمار تظهر أن هناك مجال لتطوير واستقطاب المزيد من المشاريع.

- **النقد:**

– قلة النشاط الاقتصادي: وجود قطع كثيرة متاحة ومشاريع قليلة نشطة يظهر تحديات كبيرة في تحفيز الاستثمار والنشاط في المنطقة.

– العقبات التي تواجه المشاريع : العدد الكبير من المشاريع غير المنطلقة والمنجزة وغير النشطة يشير إلى مشكلات تتعلق بالتمويل، البيروقراطية، أو عدم تطابق العروض مع حاجات السوق.

- **اقتراحات للتحسين:**

– تعزيز الحوافز الاستثمارية: قد تكون هناك حاجة لإعادة النظر في الحوافز الاقتصادية المقدمة لتشجيع البدء في المشاريع وجذب المزيد من المستثمرين.

– تحسين البنية التحتية والخدمات : استثمار في تحديث البنية التحتية وتوفير خدمات أفضل قد يزيد من جاذبية المنطقة للمستثمرين.

– برامج لدعم المشاريع والتسويق : تطوير برامج لدعم المشاريع الموجودة وتسويقها بشكل فعال لتحويلها إلى مشاريع نشطة بنجاح وجذب الطلب.

منطقة النشاطات مدريسة تحتاج إلى جهود مكثفة لتحسين الوضع الاقتصادي وتحفيز النشاط الاستثماري فيها لتحقيق الاستفادة الكاملة من الإمكانيات المتاحة.

المشاريع النشطة:

عدد المشاريع النشاطات تقدر ب 1 مشروع اي نسبه 4.76% وهو مشروع النجارة عامة يوظف 3 عمال مباشرين و20 متربص من التكوين المهني يفتقر للكهرباء والغاز.

المشاريع المشيدة والمجهزة وغير نشطة: عددها 2 مشروعين.

- مشروع مطحنة في انتظار حصوله على ترخيص من المستوى المركزي.
- مشروع مصنع الاجر توقف عن العمل.

المشاريع في طور الانجاز:

عددها 4 التقينا مع مستثمر واحد فقط وهو صاحب المشروع مذبح صناعي (عبد اللاوي محمد) يعاني من مشكل نقص الماء في المنطقة.

المشاريع غير منطلقة:

عددها 15 منها 11 محولة الى سكنات خاصة وواحدة على مستوى العدالة، ولم يصادف اي مستثمر منهم يوم الزيارة.

المشاريع خارج المنطقة الصناعية ومناطق النشاط:

هنالك عدة مشاريع خارج المنطقة الصناعية ومناطق النشاط نذكر منهم ما يلي:

✓ **منطقة خارج النشاط السوقر:** عاينت اللجنة المشاريع التالية:

1) مذبحة الصناعية (حري حكيم):

ناشطة منذ سنة 2019 يوظف حوالي 12 عامل مباشر طلب توسعة النشاط لتسهيل حركة الشاحنات داخل البناية وتوسعة المستودع الخاص بالديك الرومي.

2) **مذبحة صناعية (اسماعيل لخضر):**

قيد الانجاز لديه مشروعين متكاملين حسب تصريحاته كانت هناك اخطاء في الدراسة التقنية اقتصادية، والتي تم على اثارها منحه عقد امتياز واثناء الانجاز اتضح ان مساحة العقار لا تستوعب الناشطين معا فقرر ان يستغلها لتجسيد مشروع مجدي، ونظرا لإرادته في تطوير قطاع تحويل لحوم الدواجن أودع طلب توسعة المساحة امنحه العقار الموجود بجانبه لتجسيد مشروعه الثاني، والذي سيوظف حوالي 30 الى 50 عامل.

3) **الشركة انتاج البطاريات:**

انشئت سنة 1989 يعمل بهم 164 عامل دائم تقدر القدرة الانتاجية 120,000 بطارية سنويا.

✓ **منطقة خارج النشاط حمادية:** قمنا بمعاينة 7 المشاريع لنفس المستثمر وهي:

- مشروع غرف التبريد (قيد الإنجاز).
- مصنع انتاج الصفائح.
- مصنع تغذية الانعام.
- وحده انتاج اكياس القمح والفرينة.
- وحدة تخزين الحبوب.
- وحدة معالجة وتعليب البذور.

وهي مشاريع ذات بنايات منجزة غير مجهزة يطلب تغيير النشاط الى غرف التبريد.

✓ **منطقة خارج النشاطات تيارت:**

مؤسسة تركيب السيارات **هيونداي** تقدر مساحتها ب 270,800 م² بها 7 ورشات.

ورشة مخصصة لهياكل السيارات، ورشة مخصصة لصباغة السيارات ورشة مخصصة لصناعة القطع البلاستيكي، ورشة مخصصة لتجميع اجزاء السيارات، ورشة مخصصة لصناعة النظام العادم، ورشة مخصصة لأجهزة الراديو والمكيفات، ورشة مخصصة للصيانة.

اليد العاملة عدد العمال الحاليين 188 عامل كما توجد 05 خطوط انتاج اخرى تنتظر وصول المواد الاولية من خلالها اعادة ادماج وتوظيف يد العاملة مباشرة مقدرة ب 460 عامل.

كما يوجد مشاريع مصاحبة لعملية التصنيع لإنتاج القطع البلاستيكية، نظام عادم، صناعة الكراسي اجهزة الراديو

والمكيفات يمكن من خلالها توظيف عدد معتبر من العمال.

✓ **منطقة خارج النشاط الرحوية:**

وتتكون من:

مؤسسة مصنع الاجر الجديد للواحاتBNS: يقع في بلدية الرحوية طريق الجيلالي بن عمار، تقدم صاحب المشروع وصرح انه بدأ نشاطه سنة 2010 ويوظف 90 عامل و150عامل غير مباشر، الطاقة الانتاجية للمصنع تقدر ب 100000 وحدة يوميا.

✓ **منطقة خارج النشاط الرشايقة:**

موتيل **(نزل طريق)** في بلدية الرشايقة يقع في الطريق الوطني الرقم 40 الرابط بين ولاية (تيارت/الجلفة) مشيد ومجهز بجميع المرافق ينتظر الموافقة للاستغلال، وكما يطلب التهيئة الخارجية لاستقطاب الزوار.

2) حوصلة لوضعية الاستثمارات:

تتلخص وضعية المشاريع المسيرة من طرف وحدة تيارت فيما يلي:

1.4) **حوصلة لوضعية المشاريع داخل المناطق (الصناعية ونشاطات):**

موضحة في الجدول 2- 11 كالتالي:

المناطق/ وضعية المشاريع	المشاريع النشطة	مشاريع منجزة غير نشطة	مشاريع قيد الانجاز	مشاريع غير منجزة	مجموع المشاريع
المنطقة الصناعية زعرورة1	66	3	105	20	194
المنطقة الصناعية زعرورة2	1	1	20	9	31
منطقة عين بوشقيف	0	0	1	1	2
منطقة النشاطات مهدية	08	3	06	4	21
منطقة النشاطات قصر الشلالة	09	0	18	11	38
منطقة النشاطات سوقر	08	7	13	14	42
منطقة النشاطات فرندة	22	3	23	12	60
منطقة النشاطات مدريسة	1	2	4	14	21
المجمـــــــــوع	115	19	190	85	409
النســـــــــبة	28.11%	4.65%	46.45%	20.78%	100%

المشاريع النشطة والتي تقدر ب 28.11 % ضعيفة جدا بالنسبة لثلاث مناطق صناعية وخمس مناطق نشاطات انفقت عليها اموال طائلة، وبالرغم من الامتيازات التي تسخرها الدولة من العقار الصناعي وتهيئته وامتيازات الجبائية والدعم في نسب الفوائد لدى البنوك وهذا لتطوير الاستثمار وتشجيع الاقتصاد المحلي.

نسبة المشاريع قيد الانجاز:

مرتفعة وتقدر ب 46.45% وتختلف نسب الانجاز من 5 الى 95%.

النسبة المشاريع الغير منجزة:

تقدر 20.78 % وهي مشاريع نسبه الانجاز بها 0% فيتمثل عائق بالنسبة للاقتصاد المحلي، تلح اللجنة على ضرورة تطبيق الاجراءات اللازمة والفورية ضد المستثمرين الذين لم يمارسون نشاطاتهم الموعودة بدون سبب.

المشاريع المنجزة والغير نشطة:

تقدر ب 4.65 % وتختلف الاسباب توقفها من المشروع لأخر.

2.4) حوصلة للأوعية العقارية بالنسبة لوضعية المشاريع:

موضحة في الجدول رقم الجدول 2- 12 كالتالي:

المشاريع / المناطق	زعرورة1	زعرورة2	عين بوشقيف	مهدية	قصر الشلالة	سوقر	فرندة	مدريسة	**المجموع**
ناشطة	161	1	0	35	24	14	42	1	278
مشيدة ومجهزة وغير ناشطة	12	1	0	07	0	12	03	3	38
طور الانجاز	209	135	6	13	37	16	26	3	445
غير منجزة	38	16	3	13	13	20	15	17	135
متاحة	22	139	325	0	36	2	17	15	556
المجمـوع	442	292	334	68	110	64	103	39	1452

من خلال الجدول نلاحظ ان عدد القطع المستغلة من طرف اصحاب المشاريع الغير منجزة تقدر ب 135 قطعة موزعة على المناطق الصناعية ومناطق النشاطات في الولاية، والسؤال المطروح ما هي الاجراءات المتخذة لاسترجاع العقار غير المستغل؟ ضد هذه الفئة من المستثمرين خاصة الذين لا يواجهون اي عائق الانجاز

مشاريعهم، ما هي الاجراءات المتخذة في إطار تنفيذ الاحكام المرسوم التنفيذ رقم 335/18 المؤرخ 2022/12/22 متضمن الرسم على قطع الاراضي المهيئة ذات الوجهة الصناعية غير مستغلة؟

المطلب الثاني: وضعية العقود المنح وعدد المستفيدين من مزايا الجبائية.

يمكن تلخيص وضعية المستثمرين في الجدولين التاليين:

الجدول 2- 13 **جدول (14) وضعية العقود منح (الامتياز البيانات من طرف املاك الدولة):**

المنطقة/عدد القطع	عدد العقود الممنوحة	عدد العقود الملغاة قضائيا	عدد العقود الملغاة إداريا
المنطقة الصناعية زعرورة1	44	18	06
المنطقة الصناعية زعرورة2	29	1	0
منطقة عين بوشقيف	2	0	0
منطقة النشاطات مهدية	1	0	0
منطقة النشاطات قصر الشلالة	34	07	03
منطقة النشاطات فرندة	33	13	3
منطقة النشاطات مدريسة	8	06	0
المجمـــــــــــــوع	151	45	12

استنادًا إلى البيانات المقدمة حول وضع العقود الممنوحة من قبل أملاك الدولة في مختلف المناطق الصناعية ومناطق النشاط، هنا تحليل معمق وتلخيص للنقاط الرئيسية:

- **التحليل:**

1) تباين في استقرار الامتيازات:

- المنطقة الصناعية زعرورة 1 و منطقة النشاطات قصر الشلالة تظهران عددًا كبيرًا من العقود الملغاة، سواء إداريًا أو قضائيًا، مما يشير إلى مشاكل في الاستقرار أو الامتثال للتنظيمات.

- مناطق أخرى مثل المنطقة الصناعية زعرورة 2، منطقة عين بوشقيف، و منطقة النشاطات مهدية تظهر قليلًا من العقود الملغاة أو لا تظهر، مما يدل على وجود استقرار نسبي في هذه المناطق.

2) قلة العقود في بعض المناطق:

– مناطق مثل منطقة عين بوشقيف ومنطقة النشاطات مهدية لديها عدد قليل من العقود الممنوحة، مما قد يشير إلى عدم وجود فرص استثمارية كافية أو عدم الاهتمام من قبل المستثمرين.

3) تحديات في الإنفاذ:

– وجود عقود ملغاة إداريًا وقضائيًا بأعداد كبيرة في بعض المناطق يشير إلى تحديات في الإنفاذ والتنفيذ، مما يتطلب تحسينات في الإدارة والتنظيم.

الخلاصة:

البيانات تظهر تباينًا في الاستقرار القانوني والإداري للعقود الممنوحة في المناطق المختلفة. مناطق مثل زعرورة 1 وقصر الشلالة تواجه تحديات كبيرة في الحفاظ على استقرار العقود بينما مناطق أخرى تظهر استقرارًا أكبر. هذا يدل على أهمية تحسين الأطر الإدارية والتنظيمية لزيادة الجاذبية الاستثمارية وتقليل نسبة العقود الملغاة.

الجدول 2- 14 **عدد المستفيدين من مزايا الجبائية على مستوى المناطق الصناعية ومناطق النشاطات لولاية تيارت:**

المناطق الصناعية ومناطق النشاطات	عدد المستفيدين من المزايا الجبائية
المنطقة الصناعية الجديدة زعرورة	06
المنطقة الصناعية الجديدة عين بوشقيف	02
المنطقة الصناعية القديمة زعرورة	21
منطقة النشاطات مدريسة	05
منطقة النشاطات فرندة	09
منطقة النشاطات مهدية	04
منطقة النشاطات قصر شلالة	05
المجـمـــــوع	52

استنادًا إلى البيانات المقدمة حول عدد المستفيدين من المزايا الجبائية في المناطق الصناعية ومناطق النشاطات في ولاية تيارت، يمكننا تقديم التحليل والتلخيص التالي:

- **التحليل:**

1) التفاوت في الاستفادة من المزايا الجبائية:

– المنطقة الصناعية الجديدة زعرورة والمنطقة الصناعية القديمة زعرورة تظهران أعلى نسبة استفادة، خصوصًا المنطقة القديمة بـ 21 مستفيد. هذا يعكس الجاذبية العالية لهذه المناطق وفعالية السياسات الجبائية المطبقة فيها.

– منطقة عين بوشقيف ومنطقة النشاطات مهدية تظهران أدنى مستويات الاستفادة مع 2 و4 مستفيدين على التوالي، ما قد يشير إلى ضعف في الجذب الاستثماري أو عدم كفاية التحفيزات المقدمة.

2) الفروقات الإقليمية:

– المناطق مثل فرندة وقصر الشلالة تظهر نشاطاً متوسطاً في استقطاب المستثمرين مع 9 و5 مستفيدين على التوالي، مما يدل على وجود بيئة استثمارية نشطة تتيح استغلال الفوائد الجبائية بشكل جيد.

- **التلخيص:**

– المشاركة الفعالة والجاذبية الاقتصادية:

المناطق الصناعية في زعرورة، سواء الجديدة أو القديمة، تُظهر فعالية السياسات الجبائية في جذب الاستثمارات وتحفيز النشاط الاقتصادي. وجود عدد كبير من المستفيدين يعزز من مكانتها كمراكز صناعية رئيسية في الولاية.

– الحاجة لتعزيز الجاذبية في مناطق أخرى:

مناطق مثل عين بوشقيف ومهدية تحتاج إلى مزيد من الدعم وتحسين الحوافز لزيادة عدد المستفيدين. يمكن أن يشمل ذلك تحسينات في البنية التحتية، تقديم حوافز إضافية، وزيادة الترويج للمزايا الجبائية المتاحة.

– توجيه الاستراتيجيات لتحسين التنافسية:

من الضروري إعادة تقييم السياسات الجبائية والترويجية لضمان تحقيق توزيع أكثر توازناً للفرص الاستثمارية عبر جميع المناطق، مع التركيز على تلك التي تظهر تحديات في جذب الاستثمارات.

بالاستناد إلى هذه البيانات والتحليل، من الواضح أن تحسين السياسات الجبائية وزيادة الجهود الترويجية قد يسهم بشكل كبير في تعزيز النمو الاقتصادي في ولاية تيارت بشكل شامل.

خلاصة الفصل:

تتوفر ولاية تيارت على كافة المؤهلات والامكانيات المطلوبة للاستثمار صناعي، فهي تمتلك من المقاومات المادية والبنى التحتية ما يجعلها سوقا خصبا لمختلف انواع الاستثمار وخاصة صناعية منها، ومركزا امنا لجذب رؤوس الاموال وتوظيفها، فهي من جهة تنتج المحاصيل والمواد الاولية التي تصلح العديد من المشاريع الصناعية التحويلية، كما انها تتوفر على نسيج صناعي معتبر وكذا مشاريع المستقبلية هامة.

الا ان ولايتنا تشهد ضالة في حجم الاستثمار الصناعي بسبب ضعف التوجه نحو هذا المجال، اذ يوجد نقص وقصور في العمل الترويجي لإقامة المشروعات الصناعية واهميتها، لذا لابد من تضافر الجهود كافة الاطراف من الهيئة التنفيذية والهيئة المنتخبة لإنجاح استراتيجية الدولة وذلك بمعالجة هذه المعوقات والعراقيل وفتح الباب واسعا امام الاستثمار الصناعي وغيره من اشكال استثمار نظرا لأهميته في تحقيق التنمية الاقتصادية حقيقية الامر الذي يقتضي تقديم كافة التسهيلات والتحفيزات.

الخاتمة العامة

ان الاستقطاب الجزائر للاستثمار كانت له عدة دوافع استدعت خلق قانون 22_18 لفتح شهية امام مستثمرين نحو الاستثمار وذلك بتقديم الدولة جملة من الحوافز والتسهيلات والضمانات وتوفير امكانيات والغاء عدة قواعد مجحفة في حق المستثمرين الذي حاول فيه معالجة الاختلالات الاقتصادية الموجودة في قوانين الاستثمار السابقة لتؤهلها ان تكون قطب استثماري بامتياز لا سيما ان الجزائر تمتلك القدرات والثروات الكامنة من العقارات والاراضي والعنصر البشري والطبيعي لتكون وجهة جذابة للمتعاملين الاقتصاديين حيث تحفز طموحات من يسعى الى ربح والتوسع ويبقى على راسها الهدف الرئيسي هو فتح اكبر عدد ممكن من فرص العمل وقضاء على البطالة .

وبالرغم من كل المجهودات والتحفيزات التي قام بها القانون 22_18 لمحاولة تنمية الاقتصاد الا انه غير كاف لجعل الجزائر وجهة جذابة للاستثمار الاجنبي وتحفيز الاستثمار المحلي، وهذا راجع الى وجود بعض المعوقات والتي تعتبر بالدرجة الاولى في الادارة الجزائرية فعرقلة القروض البنكية وتباطئ الادارة البنكية في معالجة ملفات القروض ومشكلة العقار الصناعي يعود الى البيروقراطية الهيئات المكلفة بالتسيير العقار الصناعي التي تؤدي الى ظهور الرشوة.

تبقى الجزائر متراجعة في زيادة تدفقات الاستثمار الاجنبي بشكل ملحوظ رغم الامكانيات المتاحة وترتكز التدفقات في قطاع المحروقات وقطاع الاتصالات بالدرجة الثانية من خلال تحليل الاستثمار في ولاية تيارت.

أولا: اختبار الفرضيات:

انطلاقا من الطريقة التي اعتمدناها والتي جمعت بين الدراسة النظرية والدراسة التطبيقية ومحاولة معرفة أثر قانون الاستثمار الجديد 22-18 على الاستثمار الأجنبي في الجزائر ودراسة الاستثمار المحلي لولاية تيارت من خلال الدراسة الميدانية، توصلنا اثناء اختبار الفرضيات الى ما يلي:

- **الفرضية الأولى:** صحيحة لأنه على الرغم من السياسة التي جاء بها قانون 22-18 لتسهيل الإجراءات الإدارية على أساس تتضمن الشفافية والسرعة في معالجة ملفات الا ان مازال يوجد عبء الذي يعيق المستثمر في مباشرة مشاريعه وتحقيق الأهداف المرجوة لهذا نرى نقص في الأداء التطبيقي لهذا القانون.
- **الفرضية الثانية:** صحيحة لان القانون 22-18 لم يعالج بشكل كافٍ الاحتياجات والتحديات التي تعاني منها مناطق مثل تيارت، مثل الجفاف ونقص البنية التحتية.

ثانيا: نتائج الدراسة:

كحوصلة لما جاء في مضمون هاته الدراسة، توصنا الى مجموعة من النتائج وذلك من خلال النقاط التالية:

- قانون 22-18 قام بحل جزئي لبعض العراقيل التي كانت تواجه السياسة الاستثمارية في الجزائر.
- قانون 22-18 وجهة جذابة للاستثمار إذا تلقى تطبيق أمثل لمحتواه.
- كرس قانون 22-18جملة من المبادئ القانونية التي تنظم الاستثمار في الجزائر من خلال مبدأ حرية الاستثمار وتحويل رؤوس الأموال والمساواة في المعاملة امام القانون.
- قدم عدة ضمانات مالية وأيضا من خلال تقسيم نظام المزايا الى 3 أنظمة هي نظام القطاعات، نظام المناطق، نظام الاستثمارات المهيكلة، إضافة الى الجملة من الحوافز الجمركية والضريبية.

ثالثا: اقتراحات:

كما يمكن تقديم جملة من الاقتراحات كما يلي:

- خلق مركز للإحصاء والتوجيه يهتم بدراسة أليات السوق ودراسة مؤشرات وارتفاع الطلب على السلع، هذه المؤشرات تساعد في توجيه المستثمرين جدد واعطائهم معلومات عن خصوصيات السوق.
- ضرورة متابعة المستثمرين في إطار تجسيد مشاريعهم خاصة في ظل المزايا والامتيازات المستفادة منها، ومعرفة متطلبات المستثمرين وإدراك النقائص وهذا لغرض توفير بيئة ملائمة للمستثمر.
- تفادي منح العقار لنفس المشاريع لتجنب المشاريع المشبعة.
- زيادة صلاحيات ومهام هيئات تشجيع الاستثمار.
- انشاء مناطق حرة ومدن صناعية وموانئ ومطارات حديثة.

رابعا: افاق الدراسة:

بالنظر الى محددات الدراسة التي وجهتنا الى التركيز على جانب من جوانب الموضوع فإننا سنقترح بعض المواضيع والتي يمكن ان تكون كإشكاليات لبحوث أخرى في المستقبل مثل:

- أثر الرقمنة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تجسيدات التي طبقها القانون 22-18 في المناطق الحرة لزيادة الاستثمار الأجنبي.
- قانون 23-17 وجهة جذابة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المـــــراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

1) الكتب:

- الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة تحليلية لاهم ملامحه واتجاهاته في الاقتصاد العالمي، أشرف السيد حامد قبال، جامعة الازهر بالإسكندرية، 2013، دار الفكر الجامعي.

2) الاطروحات والرسائل (المذكرات):

- بوريحان مراد مذكرة ماستر فرع القانون بعنوان "**مكانة مبدا حرية الاستثمار في القانون الجزائري** ".
- محمد صلاح، دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع العوائد الاستثمار في البنى التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتورة علوم الاقتصادية، نقود وبنوك، 2015.

3) الجرائد والمجلات الدورية:

- بلميدوني محمد، بوقرط ربيعة، مجلة صوت القانون، مجلد 8 – العدد خاص (2022) – دور الشركات المتعددة الجنسيات في تحقيق التنمية.
- جمام، م. & دباش، أ. (2015):" **دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي باستخدام الحوافز الجبائية**". مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية.
- الجريدة الرسمية.
- خلاف فاتح مجلة أليزا للبحوث والدراسات «**الغاء قاعدة الشراكة الدنيا 51_49 في مجال الاستثمارات الاجنبية وفقا للقانون الجزائري المجلة 6 العدد 2** '.
- حامد عبد الحسين الجبوري، مجلة التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية، مركز القدرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، تاريخ النشر 22_10_2016.
- سارة بن الصالح " **قراءة تحليلية في مستجدات القانون 22_18 المتعلق بالاستثمار** " مجلة الافريقية للعلوم القانونية والسياسية المجلد 7_ العدد 1، 2023.
- عياش، ز. & عبابسة، س. (2015): "**دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**". مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية.
- عماروش سميرة، مجلة الفكر القانوني والسياسي المجلد 7 العدد 2023 «**تشجيع الاستثمارات المنتجة في الجزائر _دراسة القانون 22_18 المتعلق باستثمار**".

- فاطمة خليفي عثمان علي مجلة الافاق للبحوث والدراسات «**قراءة في قانون الاستثمار 22_18 الانظمة التحفيزية وتأثيرها على جذب الاستثمار الاجنبي** ".
- فاتح خلاف مجلة الحقوق والحريات «**القاء حق الشفعة في مجال الاستثمارات الاجنبية بالجزائر: ضرورة ام اختيار**؟ المجلد 09 العدد 02.
- قسوري، ف. (2019):" **دور أجهزة دعم الاستثمار المركزية في تعزيز قدرات الاستثمار الوطني في ظل قانون 16 -09 المتعلق بترقية الاستثمار**"، مجلة الاجتهاد القضائي.
- لغنج مباركة مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية المجلد 12 العدد 2023/03 "**الانظمة التحفيزية كألية لتشجيع الاستثمار على ضوء القانون 18/22 مادة 29.**
- مجلة الدراسات الجبائية، المجلد 11، العدد 2 (2022).
- مجلة العلوم الاقتصادية وتسيير والعلوم التجارية، العدد 02 – 2012، واقع المناخ الأجنبي الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين المعوقات والمتطلبات، تحسين بيئة الاستثمار.
- محمد علي الحوازي، مجلة الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمار، دار الحلبي الحقوقية لبنان،2007.
- مجلة علوم البيئية، كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية – جامعة عين شمس.
- مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية – مخبر المؤسسات الدستورية والنظم السياسية (العدد السادس جانفي 2019).
- مجلة العربية للدراسات وابحاث في العلوم الانسانية والاجتماعية مجلد 3 العدد 15 "**المبادئ والضمانات في ظل قانون الاستثمار الجديد رقم 22_18 من تكريس الى تعزيز** ".
- مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 05، أهمية الاتفاقيات الثنائية الدولية في جذب الاستثمار الأجنبي.
- المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي، الجلد (02) العدد 01، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة تحليلية لحجمه، توزيعه القطاعي والجغرافي (1995-2018).
- هشام مصطفى محمد سالم الجمل، مجلة "الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة"، العدد الحادي وثلاثون، الجزء الرابع، 2016.

4) يوسف حوري، المجلد 18 العدد 01 (جوان 2023)، " مجلة الاستثمار في ظل التشريع الجزائري".

الملتقيات:

- الأمين العام لولاية تيارت، "**ابراز فرص الاستثمار لولاية تيارت**"، الملتقى الاقتصادي تحت شعار "الاستثمار بولاية تيارت افاق واعدة"، 25 افريل 2024.
- محمد قويدري: " **واقع والافاق الأنشطة البحث والتطوير في البلدان المغربية** " مداخلة قدمت الى: الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص اندماج في اقتصاد المعرفة: جامعة اغواط 09 – 10 مارس 2004.

5) تقارير والدوريات:

- المجلس الشعبي الولائي، لجنة التنمية المحلية، التجهيز، الاستثمار والتشغيل، " **ملف الاستثمار الصناعي**"، الدورة العادية الرابعة للمجلس لسنة 2022، المسماة " حمداني مليكة"، المنعقدة يوم: 14 ديسمبر 2022.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

IMF, forgien direct inversement report 1999 : how countries mesure FDI, : Washington D. C 2001 ; P23

ثالثا: مراجع الانترنت:

- الموقع الرسمي للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار www.aapi.dz، تاريخ الاطلاع: 2024/02/05.

الملخص

الملخص:

ان الاستثمار الأجنبي المباشر كان حل من بين الحلول التي اعتمدتها الجزائر لرفع التنمية الاقتصادية في البلاد، وعلى أثره قامت بإصدار عدة قوانين ومن بين هذه القوانين "قانون الاستثمار الجديد 22-18" الذي أصدره المشرع الجزائري على أنقاض القوانين السابقة التي لم تستطع جلب الاستثمارات لاسيما الأجنبية منها، حيث أرسي هذا القانون عدة مبادئ وضمانات لتشجيع الاستثمار وجذب رؤوس الأموال الأجنبية لخدمة الاقتصاد الوطني، وتوفير بيئة للاستثمار في الجزائر، وتتمثل في مبدا الشفافية عن طريق الرقمنة، والمساواة بين المستثمرين، ومبدا حرية الاستثمار، وضمان الثبات التشريعي، وضمان تحويل رؤوس الأموال الأجنبية، وضمان عدم التسخير الإداري او نزع ملكية المشاريع المنجزة الا وفقا للقانون.

الكلمات المفتاحية:

قانون الاستثمار 22-18، الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار المحلي.

Abstract:

The direct foreign investment has been one of the solutions adopted by Algeria to enhance economic development in the country. Consequently, several laws have been enacted, including the 'New Investment Law 22-18,' issued by the Algerian legislature to replace previous laws that failed to attract investments, especially foreign ones. This law established several principles and guarantees to encourage investment and attract foreign capital to serve the national economy, providing an investment-friendly environment in Algeria. These principles include transparency through digitization, equality among investors, freedom of investment, legislative stability, assurance of foreign capital transfer, and prevention of administrative control or expropriation of completed projects except as provided by law

Key terms:

Investment Law 22-18," "Foreign Direct Investment," and "Domestic Investment